ف . ريباكوف

ل . الكسندوفسكايا

مشكلات أفريقيا الاقتصادية

تعريب

أمين الشريف

مشكلات افريقيا الاقتصادية

ل. الكسندروفسكايا
ف. ريباكوف

مشكلات أفريقيا الاقتصادية

نقله إلى العربية
أمين الشريف

محتويات الكتاب

الفصل الأول

آثار الاستعمار

الفصل الثاني

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

الفصل الأول

آثار الاستعمار

آثار الاستعمار

تواجه اليوم الدول الافريقية المستقلة حديثا مشكلات جديدة معقدة يتطلب حلها تعزيز الاستقلال السياسى ، وازالة كل أثر من آثار الحكم الأجنبى ، وذلك عن طريق التنمية الاقتصادية والثقافية .

وتتجلى آثار الاستعمار فى ميدان الاقتصاد بصفة خاصة ، كما يصعب القضاء على هذه الآثار ، ذلك بأن اقتصاد معظم الدول الافريقية لا يزال تابعا لاقتصاد الدول الاستعمارية واحتكاراتها ، ومن شأن هذه التبعية الاقتصادية أن تؤثر فى سيادة الدول الافريقية وحريتها السياسية . ولذلك فليس من الغريب أن تتخذ حركة التحرير الوطني فى

افريقيا اتجاها جديدا ، وتتحول الى الميدان الاقتصـــادى ، وأن تنتقل الثورة الافريقية الى مرحلة جديدة هى مرحلة الاسراع فى التنميـــة الاقتصـــادية ، والكفاح فى ســـبيل الاستقلال الاقتصادى . وازاء هذه الظروف الجديدة أصبح لزاما على الدول الافريقية أن تجاهد جهادا كبيرا فى سبيل استقلالها الاقتصـــادى ، كما جاهدت فى سبيل اســـتقلالها السياسى . ذلك بأن الحـــكم الأجنبى الذى ســـاد فى هذه البلاد آمدا طويلا ساعد على تأخرها فى الميدان الاقتصادى حتى اتسعت مسافة التخلف بينها وبين الدول الكبرى فى ذلك الميدان .

ومن المسلم به أن نصيب الفرد من الدخل القومى يدلنا بوجه عام على مستوى التنمية الاقتصادية . والمشاهد فى افريقيا (ما عدا جمهورية جنوب افريقيا) أن دخل الفرد فى السنة يبلغ ٩٠ دولارا أو ما يعادل ٧ر٧ ٪ فقط من نصيب الفـــرد فى الدول الصناعية المتقدمة . وتتجلى الآثار السيئة لانخفاض الدخل بافريقيا فى فقر السكان ، وسوء التغذية ،

وقلة المساكن والمدارس والمستشفيات ، وانتشار الأمراض . ومن النتائج المباشرة لانخفاض الدخل نقص الموظفين الوطنيين الأكفاء ، وقلة الامكانيات المتاحة لتكوين رءوس الأموال اللازمة للاستثمارات الجديدة ، وتأخر وسائل النقل وصناعة توليد القوة الكهربية ، وتأخر الصناعة بوجه عام ، وانتشار العمل اليدوى غير المنتج انتشارا واسع النطاق .

ولا ريب أن أكبر مهمة اقتصادية تواجه الشعوب الافريقية السائرة فى طريق التنمية المستقلة هى القضاء على آثار هذا التخلف ، والوصول الى مستوى الدول المتقدمة خلال فترة وجيزة من الزمن .

ومن المعروف أن الكفاح فى سبيل التقدم الاقتصادى يتطلب قبل كل شىء ازالة الأسباب والأوضاع التى جعلت من افريقيا منطقة اقتصادية متأخرة ، على أن قيام الدول الافريقية المستقلة لم يكن سوى خطوة أولى فى هذا السبيل ، اذ أن اقتصاد كثير من الدول الافريقية ــ على الرغم من استقلالها السياسى ــ ظل يرسف فى أغلال

الأقتصاد الأستعماري . وآية ذلك أن الدول الاستعمارية تبدت معظم الدول الافريقية بعــلاقات وروابط اقتصادية تجعلها فى وضع اقتصــادي غير متكافىء ، وتربطها بعجــلة الدول الاستعمارية ، حتى بعد تحررها السياسى .

لقد جلا الاستعمار عن افريقيا سياسيا ولكنه ظل محتفظا بمركزه الاقتصادي . وفضلا عن ذلك راح يبحث عن وسائل جديدة ، ويمعن فى استخدام الوسائل القــديمة لاستغلال الدول الافريقية ونهب ثروتها الاقتصادية .

١- الوضع الاقتصادي الاستعماري

تجاهل الاستعمار الاحتياجات الوطنية للدول الأفريقية كما ربط الانتاج بالمصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية ، وجعل من الدول الافريقية مصدرا للمواد الخام ، وسوقا لتصريف السلع الصناعيــة التى تنتجهــا الدول صــاحبة المستعمرات ، كما هو الحال فى كثير من الدول المغلوبة على أمرها .

وفيما يلى بيان بعض الوسائل التى لجأ اليها الاستعمار لادخال افريقيا فى دائرة النظام الرأسمالى :

١ — شجع الاستعمار اقبال الأفريقيين على السلع الاستهلاكية الجديدة ، وعمدت السلطات الاستعمارية الى عرقلة نمو الانتاج الوطنى فى الوقت الذى غمرت فيه القارة بالسلع المستوردة . ومارس هذه التجارة التجار الأجانب الذين جنوا أرباحا طائلة من شراء المنتجات الافريقية ، وبيع السلع الصناعية الأوربية ، فلا عجب اذا تركز رأس المال الأجنبى فى دائرة التبادل أى التجارة والبنوك والتأمين والشحن البحرى . وفى البلاد التى لم تتهيأ فيها أسباب التبادل التجارى عمدت السلطات الاستعمارية الى وسائل القهر والاكراه (كالضرائب) لنهب الأهالى فأرغمتهم على زراعة الحاصلات المعدة للتصدير حتى يتسنى لهم سداد الضرائب المفروضة عليهم .

٢ — تولت الشركات الأجنبية استخراج المعادن المعدة للتصدير ، واستخدمت رءوس الأموال الأجنبية فى استغلال المناجم الغنية فقط ، وجنت أرباحا طائلة بفضل رخص الأجور . وان نحاس كاتنجا وزامبيا ، وذهب جنوب افريقيا ، ليحكيان لنا طرفا من قصة هذا الاستغلال . وما ان وضعت الحرب العالمية أوزارها حتى نشطت أعمال التعدين ،

وبزغت صناعات جديدة فى مختلف البلاد ، فظهرت صناعة استخراج البترول فى نيجيريا وليبيا والجزائر ، واليورانيوم فى الكونغو ، والبوكسيد فى غينيا والكاميرون ، والمنجنيز والحديد الخام فى جابون الخ .

٣ ـ أنتجت مزارع المستوطنين البيض معظم نبات السيسال ، وعود القرح (البيرثروم) وقدرا لايستهان به من البن والموز والموالح والزيتون وزيت النخيل ، وقامت هذه المزارع بدور هام فى اقتصاد عدد من البلاد (كينيا وروديسيا الجنوبية ، وتنجانيقا والصومال وتونس والجزائر الخ) .

ونجم عن ذلك أن أصبحت افريقيا مصدرا عالميا هاما للمواد الخام ، حتى أنها اليوم تمد الأسواق العالمية بمقدار ٩٦ ٪ من الماس ، ٦٩ ٪ من الكوبالت ، ٦٣ ٪ من الذهب ، ٣٤ ٪ من الكروم ، ٣٢ ٪ من النحاس ، ٦٦ ٪ من الكاكاو و ٦٥ ٪ من زيت النخيل ، ٩٥ ٪ من الفول السودانى ، ٢٤ ٪ من القطن ، ٢٥ ٪ من البن وذلك بالاضافة الى عدد كبير من المواد الأولية الأخرى سواء أكانت معدنية أم

باتية . وعلى العمـــوم فان أهم منتجات افريقيا هى المواد الأولية الزراعية التى تؤلف ٦٧ ٪ من قيمة صادراتها .

هذا ودور افريقيا كمصدر عالمى للمواد الخام لايتناسب اطلاقا مع دورها فى الانتاج الصناعى العالمى ، اذ لا يتجاوز ٣٪ ولذلك تضـــطر افريقيا الى اســتيراد مختلف الســـلع الصناعية لســـد حاجاتها ، ولا سيما من بريطانيا وفرنســا والولايات المتحدة ، وألمانيا الغربيـــة ، وبلجيكا وايطاليـــا واليـــابان . وبذلك أصبحت افريقيا ســـوقا هاما لتصريف منتجات هذه الدول ، ويأتى دور افريقيا فى تجارة الصادرات البريطانية بعد أوربا وأمريكا فقط . وفى سنة ١٩٦٣ اشترت كل الدول الأفريقية (باستثناء جنوب افريقيا) من بريطانيا ما يعادل ما اشترته أمريكا . وكذلك الدول الافريقية لاتزال سوقا ثابتا للصادرات الفرنسية اذ بلغ نصيبها من صادرات فرنسا ما يقرب من ٢٠٪ فى سنة ١٩٦٣ مع ارتفاع هذا الرقم بالنسبة لبعض السلع كالأحذية (٩٠٪) والمنتجات الكيماوية (من ٥٠٪ الى ٨٠٪) والمنسوجات (٧٥٪) الخ .

وقد طبع الاستعمار الأوضاع الاقتصادية فى افريقيـــا

بطابع التخصص فى انتاج المواد الخام ، بقصد تصديرها للأسواق الخارجية .

ولا يخفى أن الزراعة فى افريقيا هى الصناعة الأساسية والرئيسية اذ يعمل فيها ما بين ٧٠٪ ، ٨٠٪ من السكان .
ومع ذلك فان معدل نموها فى عهد الاستعمار كان ضئيلا ويؤخذ من تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن جملة الانتاج الزراعى بالنسبة للفرد سنة ١٩٦٠ لم تزد الا بمقدار ٢٪ فقط عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٧ وان كانت هذه الزيادة الطفيفة لم تتحقق الا عن طريق المحاصيل الصناعية اذ أن انتاج المحاصيل الغذائية وصل الى ٩٦ ٪ فقط من انتاجها قبل الحرب . ومنذ سنة ١٩٦٠ ظل معدل النمو يتجه الى الزيادة ولا سيما المحاصيل الصناعية .

هذا والصناعة فى افريقيا متخلفة اذ يبلغ الانتاج الصناعى بالنسبة للفرد الواحد ٤ ٪ بالقياس الى أوروبا وأمريكا . وتبلغ القيمة الاجمالية للانتاج الصناعى السنوى فى جميع الدول الافريقية (ما عدا جنوب أفريقيا) زهاء ٣٠٠٠ مليون من الدولارات ، وهذه القيمة أقل من قيمة الانتاج الصناعى

فى السويد وحدها . وتؤلف الصناعة ــ فى المتوسط ــ ١٤ ./ فقط من الدخل القومى فى البلاد الافريقية .

ونسبة الصناعة الاستخراجيــة مرتفعة فى أفريقيا فهى تبلغ ٣٣ ./ على حين أنها تبلغ ١٠ ./ فقط فى البلاد المتقدمة. وتستخرج افريقيا ما يقرب من ١٢ ./ من جميع المعادن فى العالم الرأسمالى. وتبلغ الصناعة الاستخراجية ذروة نموها فى جنوب افريقيا (٤٠./ تقريبا من اجمالى انتاج المعادن فى افريقيــا) وزامبيــا وروديســيا الجنوبيــة والكونغــو (ليوبولدفيل) . وفى الســنوات القلائل المــاضية تضاعف استخراج المعادن أيضا فى عدد من الدول الأخرى : البترول فى نيجيريا وليبيا والجزائر ، والمنجنيز فى جابون ، والحديد الخام فى ليبيريا وسيراليون ، والبوكسيد فى غينيا .

.أما صناعة تجهيز المواد الخام فى قارة أفريقيا فهى لاتزال متخلفة كما يختلف توزيعها من بلد الى آخر ، اذ تبلغ نسبة ما تنتجه جنوب افريقيــا ما يقرب من ٤٠./ من الانتــاج الاجمالى لهذه الصناعة . وفى بعض البلاد الخاضعة لحكم الاستعمار حدث بعض التطور فى تصنيع المواد الخام تصنيعا

أوليا فقط تمهيدا لتصديرها ، ومن ذلك تنقية الخامات وقطع الأخشاب ، وتقشير الفول السودانى ، وحلج القطن . وانك لتجد ـ حتى فى الوقت الحاضر ـ شطرا كبيرا من صناعة التجهيز والاعداد يقوم فى عدد من البلاد على اعداد المواد الخام للتصدير ـ مثال ذلك أن نصف عمال الصناعة فى غانا يعملون فى صناعة الأخشاب . وهناك احتمالات كبيرة لنمو صناعة التجهيز والاعداد فى عدة بلاد افريقية أخرى ، اذ أن معظم الصادرات لم يتم تجهيزها حتى الآن .

وقد شاهدنا فى السنوات القلائل الماضية ارتفاعا ملحوظا فى صناعات النسيج والأغذية وفى انتاج مواد البناء كذلك . أما الصناعات الثقيلة فلا توجد الا فى بلاد قليلة وبخاصة فى شمال القارة وجنوبها . وتوجد صناعة ناهضة لصهر النحاس فى أواسط افريقيا (زامبيا والكونغو) ويتم انتاج الالومنيوم على الساحل الغربى من الكاميرون . وتدل الاحصاءات على أن أكثر من ٥٠٪ من السلع المصنوعة يتم انتاجها فى المصانع اليدوية الصغيرة .

وقد حال تأخر الصناعة دون قيام صلات اقتصادية وثيقة

بين مناطق الريف ومناطق المدن . وأصبحت المدن الافريقية بمثابة مراكز لتموين المدن الصناعية فى غرب أوربا بالمواد الخام وشحن هذه المواد اليها ، بل ان السكك الحديدية أنشئت لهذا الغرض بالذات . وهذا هو السبب فى أن الطابع الغالب على معظم البلاد الافريقية اليوم هو عدم وجود روابط وثيقة العرى بين مناطقها المختلفة ، مما أدى الى ضعف التجارة الداخلية .

٢ـ تبعية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية شأن كبير فى اقتصاد البلاد الافريقية ، لأن هذه البلاد تصدر قدرا كبيرا من انتاجها المحلى وتبيعه فى الأسواق العالمية فى حين أنها تستورد معظم السلع الصناعية من الخارج . وتبلغ نسبة الصادرات ٢٣٪ والواردات ٣٠٪ من اجمالى الناتج القومى وهى نسبة أعلى منها فى البلاد الأخرى . وتبلغ هذه النسبة ١٨٪ ، ٢٢٪ على التوالى فى بريطانيا ــ وهى أكبر « تاجر » فى العالم ــ و ٥٪ ، ٧٪ فى الهند . ومن ذلك يتضح أن البلاد الافريقية أكثر اعتمادا من غيرها على الأسواق الخارجية . وفضلا عن

ذلك فان هذه الأرقام لا توضح الطابع الاستعمارى لاعتماد افريقيا على الأسواق الخارجية ولكن هذا الطابع يتضح اذا عرفنا أن العلاقات التجارية التى تقوم بين نيجيريا والسنغال أو بين غيرهما من البلاد الافريقية تختلف اختلافا أساسيا عن العلاقات التى تربط هذه البلاد ببريطانيا أو اليابان .

ومن المشاهد أن الدول المتقدمة تصدر السلع المصنوعة وتستورد المواد الخام ، وذلك على عكس الحال فى افريقيا .

وانك لتجد أن معظم البلاد الافريقية تصدر سلعة أو سلعتين فى الغالب الأعم . ومن أمثلة ذلك أن البن يؤلف ٦٠ ٪ من صادرات ساحل العاج ، والكاكاو ٦٠ ٪ من صادرات غانا ، وتتألف صادرات نيجيريا والسنغال كلها تقريبا من الفول السودانى وزيت الفول السودانى ويؤلف البن ٥٦ ٪ من صادرات الحبشة والقطن ٥٤ ٪ من صادرات السودان ، والنحاس ٨٠ ٪ من صادرات زامبيا .

وترتب على قلة عدد السلع التصديرية أن أصبح اقتصاد معظم الدول الافريقية يعتمد فى جوهره على القيمة السوقية للسلع التصديرية الأساسية ولذلك نجد أن حالة سوق البن

هى التى تحدد فى الواقع الحالة الأقتصادية فى الحبشة وكذلك حالة سوق القطن هى التى تؤثر كذلك فى اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة والسودان وأوغندا ، وحالة سوق الكاكاو هى التى تؤثر فى اقتصاد غانا . ومن الواضح أن التنمية ذات الجانب الواحد التى تقوم على انتاج محصول أو محصولين تدل على أن الانتاج فى ظل الحكم الاستعمارى لا يمت بأية صلة للمصالح القومية فى البلاد الافريقية .

والواقع أن التخصص الضيق فى الانتاج الزراعى عاد بالفائدة على الأجانب ، اذ كلما ازداد تخصص التجارة فى المواد الخام واتسع نطاقها ازدادت أرباح التجار الانجليز والفرنسيين وغيرهم من التجار الأجانب . وبعبارة أخرى ان رأس المال الأجنبى يفضل الانتاج الكبير لمحصول واحد ، وبذلك يحول الزراعة الافريقية الى نظام المحصول الواحد .

لقد كان التخصص فى انتاج محصول واحد أو محصولين للتصدير هو آفة الاقتصاد فى البلاد الافريقية ، اذ حال هذا التخصص دون تطور السلع الأخرى ومنها الأغذية

مما أدى الى تفاقم مشكلة الطعام تبعا لازدياد السكان ، ودفع الدول الافريقية الى تعويض هذا النقص عن طريق الاستيراد . وترتب على طول عهد الاستعمار أن أصبحت الدول الافريقية تعتمد على سوق معينة فى تصريف صادراتها من المواد الأولية وعلى دولة استعمارية واحدة فى وارداتها .

لقد قطعت افريقيا شوطا كبيرا فى سبيل التخلص من هذه التبعية ولكنها أخفقت تماما فى استئصال شأفتها ففى سنة ١٩٦٣ اشترت دول أفريقيا الغربية والمدارية الداخلةفى منطقة الفرنك ٦٣٪ من وارداتها من فرنسا ، وتراوحت نسبة هذه الواردات ما بين ٣٣ ٪ فيما يتعلق بتوجو ، ٧٢ ٪ فيما يتعلق بموريتانيا . ومن الناحية الأخرى فان فرنسا حصلت على ٥٦ ٪ من صادرات هذه البلاد التى تراوحت بين ١٠٪ من مالى و٨٠٪ من داهومى . وبلغت نسبة تجارة فرنسا الخارجية مع دول المغرب ٥٠٪ وتتجلى هذه الصورة نفسها فى دول أفريقيا التى كانت تابعة لبريطانيا من قبل حيث لا يزال الحكام السابقون يسيطرون على تجارتها الخارجية .

وتقوم تجارة افريقيا الخارجية على التبادل غير المتكافى.

ولذلك تضطر البلاد الأفريقية كلما مر الزمن الى زيادة كمية المواد الخام لشراء قدر مماثل من السلع الصناعية الأجنبية ثم ان انخفاض أسعار المواد الخام الافريقيـــة لا يقابله أبدا انخفاض فى أسعار السلع الصناعية المستوردة بل ان العكس هو الذى يحدث تماما أى ارتفاع أسعار هذه السلع بصورة مطــردة . وهـــذا يرجع الى أن الصـــناعة مركزة فى أيدى الأحتكارات الأجنبية التى تسيطر سيطرة تامة على انتـــاج السلع الصناعية وتصديرها وتأبى تخفيض أسعارها .

وتوضح الأرقام التالية مدى هذا التفاوت فى التبـــادل التجارى لصالح البلاد المتقدمة : ففى خلال السنوات العشر من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٦٠ ارتفع الرقم القياسى لأسعار السلع الصناعية فى الأسواق العالمية من ١٠٠ الى ١٢٤ أى بنســبة ٢٤٪ فى حين انخفض سعر البن والكاكاو والفول السودانى بمقدار ٣٠٪ . ولا ريب أن انخفاض أســعار الصـــادرات الافريقية على الرغم من زيادة حجمها باستمرار يقلل من دخل البلاد الى مدى بعيد . ومنذ سنة ١٩٥٧ ظلت افريقيا تخسر نحو ٢٪ فى المتوسط من دخلها السنوى من الصادرات حتى بلغت خسارتها للآن ٢٫٠٠٠ مليون من الدولارات .

وترتب على ذلك أن أصبح تصدير افريقيا للمواد الخام اللازمة للصناعات الاستعمارية كما أصبح التبادل التجارى، غير المتكافىء سببا فى تأخرها الاقتصادى وفى اتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة وهو سبب لايزال قائما حتى اليوم، ويعمل الاستعماريون جاهدين على بقائه فى المستقبل .

٣ـ السيطرة الأجنبية على الاقتصاد

مما يضاعف من خطورة مركز افريقيا فى السوق العالمى ـــ وهو مركز محفوف بالخطر بسبب التخصص فى المواد الخام ـــ أن الاحتكارات الأجنبية تسيطر على تجارة المواد الخام وعلى جزء كبير من الانتاج . وآية ذلك أن الشركات الأجنبية لاتزال تمول الصناعة التعدينية وتديرها ، وهى الصناعة التى كان الاستعمار أول من أسسها فى افريقيا . والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو الجمهورية العربية المتحدة التى اشترت الممتلكات الأجنبية . وفى الصناعة الاستخراجية لا تزال المناصب الادارية والفنية فى أيدى الأجانب ولا يتولى الافريقيون سوى الأعمال التى لاتتطلب مهارة أو تتطلب بعض المهارة .

ولسيطرة رأس المال الأجنبى تأثير سلبى على التنمية الاقتصادية فى الدول الافريقية فاذا نظرنا أولا فيما يحدث حينما يشترك رأس المال الأجنبى فى الانتاج اشتراكا مباشرا وجدنا أنه حين ينظم الانتاج فى افريقيا يعمل على تطور القوى الانتاجية فى القارة ولكن على نحو يخدم مصالحه الخاصة ولا يخدم بحال الاقتصاد القومى للدول الافريقية . وليس أدل على ذلك من تخلف الصناعة ، والاقتصاد المشوه القائم على محصول واحد . زد على ذلك أن أصحاب رءوس الأموال الأجنبية لا يعيدون استثمار أرباحهم الضخمة الا قليلا فتراهم يصدرون فى كل عام الى أوطانهم نصيب الأسد من هذه الأرباح مما يفوق الاستثمار الجديد . مثال ذلك أن الشركات الفرنسية فى مستعمرات فرنسا الافريقية السابقة حققت احتياطيا قدره ٢٣٫٢٠٠ مليون من الفرنكات فى المدة من سنة ١٩٤٧ الى ١٩٥٣ فلم تحتجز هذه الشركات من هذا المبلغ سوى ٧٫٢٠٠ مليون من الفرنكات لتعيد استثمارها أى ما يقرب من الثلث .

ويبلغ مجموع الأرباح التى خرجت من افريقيا رقما هائلا . وايضاح ذلك أن استثمارات رأس المال الأجنبى فى

افريقيا تربو على ١٧٫٠٠٠ مليون من الدولارات ، فاذا كانت نسبة الربح هي ٢٥٪ وأن نصف صافي الربح (١) أعيد استثماره كان معنى ذلك أن أكثر من ١٫٠٠٠ مليون من الدولارات تخرج من افريقيا سنويا ، وهذا هو الثمن الذي تدفعه افريقيا لرأس المال الأجنبي مكافأة له على تنمية قواها الانتاجية .

وبديهي أن خروج الأرباح من بلد ما من شأنه أن يقلل من دخله القومي ، وبذلك يصبح استثمار رأس المال المصدر مصدرا دائما للدخل بالنسبة للبلد الأجنبي المصدر واستنزافا منظما للدخل القومي في البلد الذي يتم فيه الاستثمار . ولا ريب أن الأرباح الطائلة التي يجنيها رأس المال المصدر من شأنها أن تحفز همم الرأسماليين في الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا واليابان وغيرها من البلاد الاستعمارية وقد أصبحت العمليات التي يقوم بها رأس المال الأجنبي أكبر وسيلة لاستغلال الدول الافريقية من الناحية الاقتصادية . ولو أن الانتاج الذي يقوم به رأس المال

---

(١) صافي الربح هو الربح الذي تحتفظ به الشركات الاجنبية بعد دفع الضرائب وهي تقدر بنسبة ٥٠ ٪ من اجمالي الربح .

الأجنبى قامت به شركات وطنيـــة (تابعة للقطاع العـــام أو الخاص) اذن لوصل اجمالى الدخل فى البلاد الى مستوى أرفع ، ولسارت البلاد فى طريق التقدم بخطى أسرع .

هذا والتأثير السلبى لرأس المال الأجنبى على التنميـــة القومية فى البـــلاد الافريقيـــة لا يقتصر على الاســـتغلال الاقتصادى ، اذ كلما ازدادت استثمارات رأس المال الأجنبى فى مجال الانتاج ، وأحكم سيطرته على الاقتصـــاد ، ازداد نفوذه وتأثيره فى مجال الســـياسة الداخلية والخارجية وهو يسعى الى تحقيق هذه الغاية لا عن طريق الضغط الاقتصادى فحسب بل أيضا عن طريق رجاله العاملين فى حكومات البلاد وفى الوكالات الأجنبيـــــة . وان الموقف فى الـــكونغو (ليوبولدفيل) الذى يسيطر عليه الاستعماريون الامريكيون والبلجيكيون لهو برهان ســـاطع على تدخل رأس المـــال الأجنبى المستمر فى السياسة الافريقية .

على أن جميع الشركات الأجنبية فى افريقيا لا تستثمر رأس مالها فى الصناعة اذ يعمل معظمها فى مجال التبادل أى فى التجارة والبنوك والتأمين كما تقوم هذه الشركات بمهمة السمسرة بين منتجى المواد الخام الافريقية ومستهلكيها فى

أوربا الغربية وأمريكا الشمالية . ولكن هذه الشركات التى لا تنتج الا قليلا أو لا تنتج شيئا على الاطلاق تجنى أرباحها الطائلة من عرق الافريقيين .

واذا نظرنا الى البنوك الأجنبيـــة وجدنا بنوكا تجارية تخصصت فى منح قروض قصـــيرة الأجل لرجال التجـــارة والصناعة . وكانت هذه البنوك ــ الى عهد قريب ــ قلمـــا توافق على منح القروض الطويلة الأجل اللازمة لاستثمارات رأس المال . وتدل سجلاتها على أن عملياتها التجارية ــ فيما عدا فترة شراء المحاصـــيل ــ ســـلبية بوجه عام تقتصر على تكديس أموال احتياطية جديدة عن طريق اصدار السندات واجتذاب الودائع أما الأموال السائلة فترســـل دائما الى الخارج وتستثمر فى بنوك لندن وباريس وبروكسل . ولذلك كانت البنوك فى الواقع أشـــبه شىء بالمضخة لأنها ترســـل الأموال السائلة الى البلاد صاحبة المستعمرات حيث تستخدم كموارد اضافية للقروض القصيرة الأجل التى تتطلبها أعمالها الاقتصـــادية أو حكومتها الخاصـــة . ويلاحظ أن شركات التأمين تسير فى عملها على هذا النهج نفسه .

وتدل الحقائق على أن البنوك الأجنبية قد توسعت فى

نشاطها كثيرا بافريقيا منذ الحرب ، فقد توسع بنك باركليز ـ أكبر بنوك انجلترا (فى الممتلكات الحرة ، وفى المستعمرات، وفيما وراء البحـــار) فزاد من فروعه فى اتحاد روديســـيا ونياسلاند السابق من ٣٤ فرعا فى ١٩٣٨ الى ١٠٢ فرعا فى ١٩٥٩، وزاد المجموع الكلى لفروعه فى كينيـــا وتنجانيقـــا وأوغنـــدا من ٢٧ الى ١٠٩ وفى الســـنوات العشر الأخيرة ضاعف البنك البريطانى لافريقيا الغربية أعماله ثلاث مرات ، وهو يعمل أصلا فى نيجيريا وغانا وسيراليون . وأكبر بنوك فرنسا هى بنك سوسيتيه جنرال ، وبنك الكريدى ليونيه ، والبنك الأهلى للتجارة والصناعة . يضاف الى ذلك أن بنوكا جديدة فتحت لها فروعا من بينها بنوك أمريكا الكبيرة مثل بنك فيرست ناشونال سيتى وبنك أميركا ، بنـــك تشـــيز مانهاتان .

لا جرم أن استنزاف الأموال السائلة من البلاد الأفريقية يعد ضربا من الوحشية والهمجية ، ولاسيما فى وقت أصبحت فيه هـــذه البلاد أحوج ما تكون الى المال لتســـتعين به فى التنمية الاقتصادية . ولا شك أن هـــذا الاستنزاف يعوق تجميع رأس المال فى البلاد الافريقيـــة ويحول دون تكوين

رأس مالها الوطني ، ودون تقدمها الفني فى نواحى الاقتصاد التقليدية .

هذا والبلاد الافريقية تحتاج — فى المرحلة الراهنة من تطورها — الى رأس المال الأجنبى ولا يمكنها الاستغناء عنه اطلاقا وان كان كثير من الاحصاءات الافريقية العامة يشير الى آثاره الضارة فى تنميتها القومية .

وهناك فرص مناسبة لاستثمار رأس المال الأجنبى ولا سيما فى مجال الصناعة والتعمير فى كل البلاد الافريقيه تقريبا .

وتهدف كثير من الحكومات الى تنمية قواها الانتاجية وزيادة العمالة وهى مستعدة لأن تقدم بعض المزايا لرأس المال الأجنبى . ولكن المشكلة هى التوصل الى الشروط المناسبة لمثل هذه الاستثمارات مع ضمان الاشراف الكافى عليها حتى لا تتجاوز الحد فى الاستغلال . ومن الأهمية بمكان أن تكون هذه الاستثمارات خالية من أية شروط سياسية أو افتئات على سيادة الدول الافريقية .

ومن الأمور التي تضطر الدول الافريقية الى الاعتماد على رأس المال الأجنبى نقص الموارد المحلية التى تساعد على تكديس رأس المال ، وقلة الخبرة الفنية ، واستحالة احلال المؤسسات الوطنية محل الشركات الأجنبية بين عشية وضحاها . واذا كان كثير من الدول الافريقية قد سمح بالاستثمارات الأجنبية فى مجال الانتاج فانه آخذ يطرد بالفعل رأس المال الأجنبى من مجال التبادل التجارى فأقامت هذه الدول تجارة خارجية قومية ، وأنشأت البنوك ، وكونت شركات الشحن والنقل البحرى وشركات التأمين . وبفضل مساعدة الحكومة نجحت الشركات الوطنية فى منافسة الشركات الأجنبية بل فاقت عليها . وتقوم الآن شركات وطنية تابعة للقطاع العام بتصدير الكاكاو من غانا ، والقطن من الجمهورية العربية المتحدة . وقد تم تأميم البنوك الأجنبية فى مالى وغينيا والجمهورية العربية المتحدة ، وتقرر احكام الرقابة عليها فى غانا ونيجيريا وتونس عن طريق اقامة بنوك مركزية قومية . يضاف الى ذلك أن عدد التجار الافريقيين واسهام الجمعيات التعاونية فى مجال التجارة الداخلية آخذ فى الزيادة المطردة .

بيد أن رأس المال الأجنبى ـ على الرغم من هذه المكاسب الوطنية ـ لا يزال يحتفظ بمراكز قوية لاسيما فى مجال التصدير والشحن والنقل البحرى وأعمال البنوك فى الفروع المتخصصة من التجارة كالسيارات والأدوية مثلا وتعمل معظم الشركات الأجنبية على مسايرة الأوضاع المتغيرة ، بزيادة عدد المساهمين الافريقيين ، واستخدام المزيد من الموظفين الافريقيين بل لقد ذهبت الى حد تغيير أسماء منشآتها . وهدفها الأساسى هو الهروب من التأميم والاحتفاظ بمصادر أرباحها ، والسيطرة على اقتصاد البلاد الافريقية .

وهناك شعور متزايد بين الافريقيين الذين ينظرون الى المستقبل بأنه لا فائدة ترجى من التنمية الاقتصادية طالما ظلت الشركات الأجنبية هى صاحبة اليد الطولى فى مجال الاقتصاد . وقال موديبوكيتا فى هذا الصدد أثناء زيارته لأحد مصانع تعليب الأغذية « اذا كنا نطمع أن يعاوننا الرأسماليون الأجانب على التنمية الاقتصادية ، فعلينا أن ننتظر قرونا طوالا » . وصفوة القول أن المهمة العاجلة التى

تواجه الدول الأفريقيــة هى تحرير الأقتصـــاد من ربقــة الاحتكار الأجنبي .

٤ ـ الاقتصاد الطبيعي والسوق المحلي الضيق

من بين المحاصيل الاقتصادية التقليدية تنتج افريقيـا بعض المحاصـيل الأساسية مثل الدخن والذرة والتبيوكا والبطاطا والأرز . ومن أبواب الاقتصاد المحلي الهامة تربية المواشي والأغنام فى مالي والصـومال والحبشة وليبيـا ، وكذلك الصناعات اليدوية المختلفة التى تنتشر على نطـاق واسع .

وبينما شجعت السلطات الاستعمارية زراعة المحاصيل التصديرية تجاهلت تماما المحاصيل التقليدية ، وفضـلا عن ذلك قوضت هذه السلطات دعائم الاقتصاد المحلي بمنحها أجود الأراضي للمســتعمرين الأجانب لزراعة المحاصـيل التصديرية ، وباستنزافها القوى البشرية من القرى .

ولما كان الفلاح الافريقى يســتخدم الوسائل والآلات الزراعية البدائية كالمحراث الخشبي والفأس اللذين يرجع

استخدامهما الى ألف سنة مضت ، كانت نسبة انتاجه أدنى نسبة فى العالم ، ففى الحبوب والقطن تتراوح بين ٣٠٪ ، ٥٠٪ من متوسط الانتاج العالمى . وتدل الاحصاءات على أن الفلاح الامريكى ينتج من الطعام ما يكفى ١٢ شخصا والفلاح الغانى ما يكفى ١٫٥ شخصا فقط .

وكذلك نرى نسبة انتاج المواشى والأغنام منخفضة ، فلا يذبح منها ولا يصدر الا قدر ضئيل . ويرجع ذلك الى ضعف سلالات معظم المواشى وكثرة ما ينفق منها وقلة المياه فى مناطق المراعى .

ومن المعروف أن الوسائل الزراعية البدائية تحد من الفرص التى تتيح للفلاح أن يكون ما يسمى « بالانتاج الفائض » (١) ، مما يترتب عليه الحد من التبادل التجارى فى القرى . ولذلك لا يزال الاقتصاد الطبيعى أو شبه الطبيعى سائدا حتى اليوم . والى وقت قريب كان الانتاج السلعى فى الريف مقصورا على المحاصيل التصديرية . وانك لتجد معظم الفلاحين يملكون مزارع صغيرة ينتجون فيها

---

(١) الانتاج الفائض هو ذلك الجزء من الانتاج الذى يزيد على حاجة الاستهلاك الشخصى .

ما يكفى حاجتهم من الطعام ، كما يزرعون بعض المحاصيل التجارية فى حقل صغير أو مزرعة .

ولا يعزب عن البال أن انتاج الكفاف أى انتاج الفلاح ما يكفى حاجته فقط من شأنه أن يعرقل نمو السوق المحلى الذى يعتبر حجمه وسرعة زيادته عاملا هاما فى تنمية الاقتصاد الوطنى .

ويرجع ضيق السوق المحلى الى عـدم التعامل النقدى فى التبادل السلعى أى شراء السلع وبيعها بواسطة النقود ، كما يرجع الى شيوع الانتاج السلعى فى المدن والقرى .

ومن المقرر أن السوق هو الذى يحـدد الانتاج الذى يؤثر بدوره فى السوق . والانتـاج السائد فى افريقيا هو الانتـاج الصغير . ويدل على ذلك الأرقام الآتية الخاصـة بغانا احدى الدول الناميـة فى أفريقيا . تقول هذه الأرقام المأخوذة من الاحصاء الصنـاعى لسنة ١٩٦٢ ان مجمـوع المشروعات أو المؤسسات الصناعية بالبلاد هو ١٠١٫٥٢٥ منها ٣٠٠٠ فقـط (أو ٣ ٪ تقريبـا) تسـتخدم أكثر من ١٠ أشخاص ، ٧٦٫٤ تستخدم من ١ ــ ٥ أشخاص . وكانت

نسبة هذه المشروعات الصغيرة أعلى فى مجال الصناعة اليدوية اذ بلغت ٨٥ ٪ وفى التعدين والبناء ٢٥ ٪ ، ٥٩ ٪ على التوالى .

ولما كانت المشروعات الصغيرة تستخدم العمل اليدوى عادة فان نمو الانتاج الصغير من شأنه أن يزيد من عدد العمال وبالتالى يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية ، ولكنه فى الوقت نفسه لا يدعو الى أى طلب على الآلات ولا الى قيام سوق يتطلب بناء الآلات أو استخراج المعادن ، ذلك بأن المصانع المحلية للحرف اليدوية كفيلة بسد الطلب المتواضع على العدد والآلات اليدوية .

والعامل المؤثر فى الطلب الافريقى المحدود على السلع الاستهلاكية فى سوق استهلاكى ضيق هو انخفاض مستويات الدخول ، ويتجلى انخفاض مستوى المعيشة فى نمط الاستهلاك والطلب : وهو أن أكبر نصيب من نفقات الاستهلاك ينفق على الطعام ، ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ ينفق على السلع غير المعمرة مثل المنسوجات والملابس والأحذية الخ

؛ نصيب ضئيل جدا ينفق على السلع المعمرة مثل الدراجات والساعات وأجهزة الاذاعة ، والسيارات الخ .

وفى الفترة التى أعقبت الحرب ازداد التعامل النقدى فى تبادل السلع ، كما اتسع نطاق السوق الداخلى فى الدول الافريقية ، ويرجع ذلك الى الأسباب الآتية : ازدياد عدد السكان الافريقيين وبخاصة فى المدن ، ونمو وسائل المواصلات ، وتدفق رأس المال الأجنبى ، وزيادة أجور العمال ، وزيادة انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ، وزيادة الدخول النقدية للمنتجين .

وقد أخذ السوق الداخلى يسير فى طريق النمو ، وهذا امر حيوى بالنسبة للدول الافريقية . وأصبح هذا السوق يؤثر عاما بعد عام فى اقتصاد هذه البلاد ، ويتجه الى تعديل كيان الانتاج السلعى كله . واذا كان هذا الانتاج لا يزال موجها الى السوق الرأسمالى العالمى ، فانه يتحول باطراد الى مواجهة الطلب القومى . ومن هذه الناحية يمكن القول بأن « أفرقة » الاقتصاد قد بدأت .

واننا اذ نلاحظ نمو السوق المحلى وعظم أهميته بالنسبة للبلاد الافريقية نرى لزاما علينا أن نرسم صورة واضحة لطبيعة هذا السوق ومستقبله فنقول :

على الرغم من أن هذا السوق قد نما نموا سريعا نسبيا خلال العشرين سنة الماضية فأنه لا يزال محتفظا بعيوبه الرئيسية وهى ضيق نطاقه ، وميله الى جانب واحد . ولا تزال القاعدة والموارد الداخلية للتنمية الاقتصادية ـ ولا سيما الصناعية ـ محدودة فى افريقيا . والسوق المحلى يؤثر تأثيرا غير متوازن فى كيان الانتاج اذ يضاعف صناعة السلع الاستهلاكية فقط ولذلك يتطور الانتاج الافريقى ببطء مع أن سرعة نموه لها أكبر الأثر فى سد الثغرة الاقتصادية بين الدول الافريقية والدول المتقدمة .

ان نمو السوق المحلى الذى تتحكم قوانينه فى الانتاج يدعم الامكانيات الاقتصادية للبلاد الافريقية ، ولكنه اذ يؤدى الى تغييرات اقتصادية مطردة فانه يمهد الطريق الى الرأسمالية ، فلا عجب اذا كان الغرب لا ينظر الى السوق الافريقية المحلية الا من ناحية الاستثمار .

وآية ذلك أن كثيرا من الشركات الأجنبيـــة أخذت فى استغلال السوق المحلي فى البلاد الافريقية ، مستغلة تفوقها الصناعي ، وضعف رأس المال الوطنى . وتعمل هذه بسرعة على زيادة مشروعاتها الصناعية التى تنتج لهذا السوق . ففى سنة ١٩٦٣ ساهمت مجمـــوعة الشركات المـــالية الانجلو هولندية المعروفة باسم « افريقيا المتحـــدة » والعـــاملة فى افريقيا الاستوائية ، فى اقامـــة ما يقـــرب من ٥٠ مشروعا صناعيا منها سبعة معامل للبيرة ومصنعان للنسيج وخمسة مصانع لتجميع أجـــزاء الدراجات كما ساهمت فى اقامـــة مصانع للأسمنت والأثاث وورق اللف والحزم واللدائن وفى اقامة مصانع لتجميع أجهزة الاذاعة . وتنتج هذه المشروعات كلها ــ ما عدا مصانع خشب الألواح (الابلاكاج) ــ للسوق المحـــلى . وقد وجهت شركات افريقيـــا المتحدة ٦٠ ٪ من استثماراتها السنوية الى الصناعة .

أما البلاد الافريقيـــة التى تدافع عن مصالحها الوطنية بقوة فانها اذ تشجع الانتاج الصغير تعمل على وقف عناصر الفوضى فى السوق ، وتحول دون ظهور الرأسمالية الوطنية الكبيرة . ومن أهم الوســـائل التى تلجـــأ اليها للتحكم فى

السوق التوسع فى التجارة الحكومية والتعاونية . ومن الوسائل الأخرى التى تتخذها لهذا الغرض مراقبة الأسعار، ومنح التراخيص ، وسياسة الضرائب والتسليف .

وظاهر أن ضيق السوق المحلى يعرقل تكديس رأس المال الوطنى . وانك لتجد البورجوازية فى معظم البلاد الافريقية تتألف من أصحاب المتاجر الصغيرة ومصانع الحرف اليدوية ، أما البورجوازية الريفية فتتألف فى عدد من البلاد من ملاك المزارع الصغيرة التى تنتج المحاصيل التصديرية .

ولقد كانت سيطرة رأس المال الأجنبى على جميع فروع الانتاج المعد للتصدير هى العامل الأكبر فى تأخير تراكم رأس المال الافريقى وتكديسه . وترتب على ذلك أن سدت أبواب السوق العالمى فى وجه التجار الافريقيين ، فاقتصروا على التجارة فى نطاق السوق المحلى الضيق ومع ذلك اقتصر نشاط رأس المال الافريقى فى هذا السوق على القيام بدور ثانوى هو دور الوسيط فى شراء المواد الخام لتصديرها ، وبيع الواردات بالتجزئة .

وقد أدى نمو السوق المحلى فى البلاد الافريقيــة بعد الحرب الى سرعة تكديس رأس المال الوطنى ، فاستثمرت الأموال فى النقل وبناء المساكن والغابات ومصايد الأسماك الخ فضلا عن التجارة . على أن تكديس رأس المال لم يصل ــ من حيث الكم ــ الى الحد الذى يختلف عنده الانتاج الرأسمالى عن الانتــاج الزراعى الصغير أو انتاج الحرف اليدوية ، من حيث النوع . ولذلك فان رأس المال الوطنى قلما يستخدم الآلات فيما عدا استخدام السيارات فى النقل، والقوارب السيارة فى صيد الأسماك .

ويواجه التجار وأصحاب الأعمال الافريقيون مشكلة الائتمان وهى مشكلة حيوية . وكانت البنوك الأجنبية فيما مضى ترفض منح القروض لهم أو تطالب بضمانات خاصة . وقــد أنشئت بنوك وصناديق حكومية فى كثير من البلاد لاقراض أصحاب الأعمــال الافريقيين ولكن الطلب يفوق التسهيلات الائتمانية .

ونظرا لضعف رأس المــال الوطنى وشيوع الانتــاج السلعى الصغير تواجه التنمية الاقتصادية فى البلاد الافريقية

عددا من المشاكل المعقدة ، فلا يستطيع رأس المال الوطنى ـ بسبب ضآلته وتبديده ـ أن يقوم حتى بدور السمسار أو المقاول فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية الحكومية ولذلك توسعت الحكومة فى القطاع العام الاقتصادى .

ولا يخفى أن ضيق السوق المحلى يؤكد لنا أهمية السلع التصديرية لأنها تعود بفائدة كبرى على الاقتصاد الافريقى بسبب قيمتها التجارية مع العلم بأنها لا تمثل الشطر الأكبر من العمالة ولا من اجمالى الناتج القومى . ذلك بأن هذه السلع هى المصدر الأكبر للعملة الأجنبية التى يترتب عليها حجم الواردات وبالتالى مستوى استهلاك السلع الاستهلاكية . وكذلك لا تستطيع البلاد أن تكدس وسائل الانتاج (الآلات الحديثة ، والمبانى ، ووسائل النقل) الا بتسويق سلعها التصديرية . ولذلك فان الوضع الاقتصادى الراهن يوجب زراعة المحاصيل التصديرية لأنها هى الوسيلة للتقدم الاقتصادى فى الدول الافريقية .

والسلع التصديرية هى أيضا أكبر مصدر للدخل فى الدول الافريقية المستقلة وبالتالى هى مصدر تمويل خدماتها

الاجتماعية كالتعليم والصحة العامة وانشاء المساكن والتأمين الاجتماعى .

وأخيرا فان الصادرات تدر على الافريقيين الشطر الأكبر من الدخل النقدى الذى تحدد مستوياته مستوى الطلب والانتاج فى فروع الاقتصاد الأخرى . فلا عجب اذا رأينا معظم الدول الافريقية تبذل قصارى جهدها فى تنمية منتجاتها التصديرية بكل وسيلة ممكنة .

بيد أن الدول الافريقية لا تستطيع ــ على الرغم من الأهمية الاقتصادية للسلع التصديرية ــ أن تقرر كمية انتاجها أو تخطط معدل زيادتها مقدما ، لأن طلب هذه السلع يتوقف تماما على الاتجاه الاقتصادى فى الخارج وبخاصة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة .

وفضلا عن ذلك فقد اتضح خلال السنوات الخمس أو السبع الأخيرة أن الطلب والاقبال على المواد الخام الافريقية متخلف كثيرا عن نمو الانتاج فى الدول الصناعية ، وظهر أن الدول الافريقية عاجزة عن مسايرة نمو الانتاج فى أوربا

الغربية والولايات المتحدة كما ظهر بجلاء أن نظام العلاقات الاقتصادية الذى فرضه الاستعماريون على افريقيا لا يقضى عليها بالتبعية الدائمة فحسب بل بالمزيد من التخلف أيضا

ان علاقات افريقيا الاقتصادية الخارجية فى الوقت الحاضر تعوق تقدمها الاقتصادى والاجتماعى . وفى نطاق هذه العلاقات يصبح أى تقدم رهنا بمشيئة الصدفة كزيادة الاقبال على احدى السلع فى الأسواق أو اكتشاف ثروة معدنية كبيرة :

ان علاقات افريقيا الجائرة والخاسرة مع السوق الرأسمالى قد آلت اليها من الماضى . وقد أصبحت طبيعة هذه العلاقات أكثر وضوحا فى السنوات الأخيرة نظرا لاتجاه الأسعار الى الهبوط بصورة مطردة . ولكن بقاء التبعية الاقتصادية يتناقض تناقضا صارخا مع ما طرأ من التغير السياسى وهو الاستقلال الذى نالته معظم الدول الافريقية، وذلك خلافا لما كان عليه الحال فى الماضى . ولازالة هذا التناقض يتعين على افريقيا أن تقوم بتغيير جذرى فى أوضاعها الاقتصادية وعلاقاتها الاقتصادية الخارجية .

ان تحقيق الاستقلال الأقتصادى عمل على أعظم جانب من الأهمية بالنسبة للدول الافريقية الناشئة . ولن يتسنى تحقيق هذا الاستقلال الا بتغيير جــذرى فى وضع افريقيا داخل الاقتصاد العالمى وتحريرها الكامل من ربقة الاستغلال الاســتعمارى . وما أحوج الدول الافريقيــة الى تغيــير اقتصادها ذى الجانب الواحد الذى ورثته عن الاستعمار واقامة اقتصاد متنوع متعدد الجوانب .



الفصل الثاني

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

مهام التنمية الاقتصادية ووسائلها

اذا أرادت الدول الافريقيـــة أن تقضى على التبعيـــة الاقتصـــادية ، وجب عليها أن تعمل على تطوير اقتصادها القومى وتنميته بصورة أساسية . وكذلك يجب أن تدخل تعديلات جوهرية على أوضاعها الاقتصادية بحيث تعمل على تنويع المحاصيل الزراعية ، وانهاض الصناعة . وعلى العموم يجب تطوير طبيعة الانتاج بحيث يزيد نصيب الصناعة فى الدخل القومى .

وتتجلى لنا الحاجة الى التنمية الصنــاعية فى افريقيا بصورة أكثر وضوحا اذا علمنا أن نسبة الانتاج الصناعى للفرد ٤٠ ٪ ونسبة الانتاج الزراعى للفرد ٥٠ ٪ من الأرقام

الخاصـــة بالدول المتقدمة . وحينما نعطى الأولوية للتنمية الصناعية يجب علينا أن نطور الانتاج بما يتلاءم مع طبيعة الطلب المحلي حتى يتسنى لنا أن نقلل بالتدريج من الاعتماد على الأسواق الخارجية وأن ننهض بالسوق المحلى ونزيد من الانتاج لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

ولا يخفى أن معدلات النمو عامل على أكبر جانب من الأهمية فى الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادى . ولذلك يجب بالضرورة أن تكون هذه المعـــدلات عالية للأسباب الآتية :

أولا ــ ان سرعة التنمية الاقتصـــادية يجب أن تساير سرعة نمو السكان والا حدث هبوط فى دخل الفرد .

ثانيا ــ ان مهمة حركة التحرير الوطنى الافريقية هى رفع مستوى المعيشة بالقضاء على الفقر ومكافحة الأمية . ولذلك يجب أن تكون هناك زيادة مطردة فى دخل الفرد . ولضمان زيادة ٢ ٪ فى دخل السكان الذين يتزايد عددهم يجب أن يكون معدل التنمية الاقتصـــادية (أو الزيادة فى

الدخل القـومى الحقيقى) حوالى ٥ ٪ وفى هذه الحـالة لا يتضاعف الدخل القـومى للفرد الا بعد ٣٥ سنة . واذا أردنا ارتفاعا فى مستوى المعيشـة أسرع وجب أن يكون معدل النمو أعلى .

وأخيرا فان سرعة التنمية الاقتصادية هى التى تحدد فى النهاية مدى السرعة التى تتغلب بها الدول الافريقيـة على تخلفها الاقتصادى ، وتلحق بالدول الصناعية . ولذلك فان ارتفاع معدل التنمية الاقتصادية على أعظم جانب من الأهمية بالنسبة للبلاد التى تريد الوصول الى الاستقلال الاقتصادى ولا سيما فى مجال الصنـاعة . ويؤخذ من تقـرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة أنه لابد أن يكون معـدل التنمية الصناعية فى السنة ٧ ٪ أو ٨ ٪ فى البلاد الأفريقية حتى يتسنى لها أن تصل الى المستوى الحالى فى البلاد الصناعية خلال ٤٠ أو ٥٠ سنة .

وقد ضاعفت معظم الدول الافريقيـة اهتمامها بالتنمية الاقتصادية منذ تحررها السياسى ولكن هذه التنمية لا تزال تسير سيرا وئيدا . ولا سبيل لحل هذه المشكلة الا بزيادة

الطاقة الانتاجية للعمال وزيادة استثمارات رأس المـال مع ضرورة الاهتمام بالاصلاحات الاجتماعية .

ان تجربة الدول الأفرو آسيوية المتحررة تدل على أن الكفاح فى سبيل الاستقلال الاقتصـادى، وزيادة الانتـاج القـومى يتطلب اتخاذ هذه الاجراءات الأساسية : تطوير الزراعة ، والأخذ بسياسة التصنيع والتخطيط الاقتصادى ، والتوسع فى القطاع العـام ، وفى العـلاقات الاقتصـاديه الخارجيـة مع أكبر عـدد من الدول وفى جملتهـا الدول الاشتراكية . ولا شك أن التعاون الوثيق بين الدول الافريقية من أهم العوامل فى التنمية الاقتصادية .

١- تنمية الزراعة وتطويرها

انّ تنمية الزراعة أمر ذو أهميـة حيوية بالنسبة للدول الافريقية التى تقيم صرح استقلالها الاقتصادى ، ذلك بأن الزراعة هى المجال الرئيسى للانتاج المـادى الذى يسـاهم بأكبر نصيب فى الدخل القـومى . وعلى تطوير الزراعـة

ومقدرتها على تزويد السكان بما يلزمهم من المواد الخام والقـوة البشرية فى مجال الطعـام والصناعة يتوقف نمو النواحى الأخرى من الاقتصاد .

ان البلاد الافريقية تواجه مهمة زيادة الانتاج الزراعى بوجه عام والانتـاج للسـوق بوجه خاص . والانتـاج الأخير يذهب للتسويق ولا يستهلك فى المزرعة المحلية .

ولقد كان الانتاج الزراعى فى ظل الاستعمار مقصورا على زراعة المحاصيل التصديرية ، ولكن مهمة اقامة اقتصاد وطنى مستقل تفرض المطالب الآتية على الانتاج الزراعى :

١ ـ زيادة انتاج الطعـام لسد حاجة السكان وبذلك تتحرر الدول الافريقيـة من الحاجة الى استيراد المـواد الغذائية . هذا الى أن الاقلال من استيراد الأغذية يسمح للدول الافريقيـة بزيادة وارداتها من المعـدات والآلات الزراعية وعربات النقل وكلها تساعد على الاسراع بالتنمية الاقتصادية .

٢ ـ مضاعفة انتاج المحاصيل الصناعية المطلوبة للتصنيع القومى . مثال ذلك انتاج قصب السكر لصناعة السكر المحلية ، والتبغ لصناعة الدخان ، والقطن لصناعة المنسوجات ، والفواكه والخضر لمصانع تعليب الأغذية .

٣ ـ التوسع فى الانتاج الزراعى من أجل التصدير نظرا لأن تصدير المواد الخام الزراعية لا يزال هو الوسيلة الأساسية للحصول على السلع الصناعية . والبلاد الافريقية فى حاجة الى المزيد من السلع الصالحة للتصدير حتى يتسنى لها أن تستورد وسائل الانتاج اللازمة للتنمية الاقتصادية ولذلك فان زيادة الانتاج وكميات المواد الخام اللازمة لصناعة الوطنية لا تحل بالاقلال من انتاج المحاصيل التصديرية ، بل بزيادة انتاجها والدليل على ذلك أن خطط التنمية الاقتصادية فى معظم الدول الافريقية تهدف الى زيادة انتاج السلع التصديرية ، فجمهورية غانا مثلا تنوى فى الخطة السبعية زيادةانتاج الموز من ٥٠٫٠٠٠ الى ١٠٠٫٠٠٠ طن والأناناس من ٦٫٠٠٠ الى ٢٠٫٠٠٠ طن .

٤ ـ تنويع الحاصلات الزراعية لتزويد السوق المحلى

بكل ما يحتاجه من المنتجات الزراعيـة ، ولانتاج محاصيل جديدة يمكن تسويقها فى الخارج مما يكفل دخلا مطردا من الصادرات . وبهذا يقل اعتماد الدول الافريقية على تسويق سلعة واحدة .

وهناك وسيلتان لزيادة انتاج السلع الزراعية : توسيع رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضى العذراء القاحلة (الزراعة الخفيفـة أو التوسـع الأفقـى) وزيادة الطاقة الانتـاجية للأرض (الزراعة الكثيفة أو التوسع الرأسى) وكلتا الطريقتين يمكن استخدامها فى أغلب الدول الافريقية.

ويبلغ مجموع الأراضى البور فى افريقيا زهاء ١٫٥٠٠ مليون هكتار . ولمـا كان استصلاح الأراضى البور فوق طاقة الفلاح الصغير غالبا فان هذه المشكلة تحل فى كثير من البلاد بصورة منظمة طبقا لخطط حكومية اذ يدعى الشبان الى تكوين جمعيات تعاونية فى الأراضى الجديدة على أن تمنحهم الحكومة اعانات لاقامة المساكن وزراعة المحاصيل الدائمة .

بيد أن زيادة الانتاج الزراعى عن طريق توسيع الرقعة الزراعية (التوسع الأفقى) ما هو الا حل مؤقت نظرا لأن توافر الأرض الصالحة للزراعة محدود وفضلا عن ذلك فان زراعة الأرض باليد لا تتسنى الا فى قطع صغيرة من الأرض ومن هنا يجب أن يقترن التوسع الزراعى الأفقى بالتوسع الرأسى . ولذلك فان زيادة انتاج المحاصيل وزيادة انتاج حيوانات المزرعة همـا الدعامة الأسـاسية لتنمية الزراعة وزيادة الانتاج السلعى .

وتحقيقا لهـذه الأغراض يجب على الدول الافريقيـة توسيع الأساس المادى والانتاجى للزراعة واعادة تنظيمها بصفة أساسية . والمشاهد أن الأسمدة الكيماوية والآلات الزراعية لا تستخدم فى الوقت الحاضر الا فى المزارع التى يملكها الأوربيـون والأجانب . واذا أريد أن تزيد الطاقة الانتاجية للعمـال الزراعيين وجب تزويد المناطق الريفيـة بالآلات الزراعية والجرارات واستخدام الأساليب الزراعية الحـديثة . والواقع ان اعادة تنظيم الزراعة يعنى احداث ثورة فيها .

واذ كان نهـوض الزراعة فى كثير من لبـلاد الافريقية

يتوقف على توسيع رقعة الأراضى المروية ، أصبحت مشروعات الرى الكبيرة كالسد العالى فى الجمهورية العربية المتحدة وأكوسومبو فى غانا وسد جوبا على نهر النيجر فى نيجيريا وشير فى مالاوى من المعالم البارزة فى مجال التنمية الزراعية فى هذه البلدان .

ولا ريب أن اعادة تنظيم الأساس المادى والفنى للزراعة الافريقية يتطلب استثمار أموال ضخمة ، لأن الأمر يتطلب لا اقامة شبكات الرى فحسب بل كذلك توفير الآلات الزراعية واقامة مصانع الجرارات ومصانع الأسمدة الخ .

هذا واعادة تنظيم الزراعة واستخدام الأساليب الحديثة فيها ينطوى على مشاكل أخرى خلاف المشاكل الفنية والمالية . ذلك بأن استخدام الوسائل الجديدة للانتاج يتطلب تنظيما اجتماعيا جديدا لحياة القرية الافريقية والتنظيم الاجتماعى يعادل فى أهميته التنظيم الفنى على الأقل .

ففى المقام الأول يجب اقامة مزارع كبيرة لأن زيادة

الطاقة الانتاجيـــة للعمال الزراعيين والاستفادة من الآلات على أحسن وجه لا تتحقق الا على أساس الانتاج الكبير . ومن العوامل الهامة كذلك اختيار النمط الاجتماعى الذى يسير عليه الانتاج الكبير : أهو نمط الجمعيات التعاونيـة للمنتجين الزراعيين أم هو نمط المزارع الحكوميـة ؟ ان اختيار هذا النمط يحدد مستقبل الدول الافريقية الى حـد كبـير ، فنمط المنتجين الزراعيين يتضـمن قيـام المشروع الرأســمالى الفردى فى حين أن الجمعيات التعاونيـة تفتح الطريق أمام التطور غير الرأسمالى .

ان فكرة التعـاون منتشرة فى أفريقيا ، وقد أحـرزت الحركة التعاونية فيها بعض التقدم . وهناك ظروف مواتيـة لنشرها فى هـذه القارة لأن الملكية المشتركة تسـود فى كثير من البـلاد الافريقية . وقد حالت الأرض المشتركة دون انقسـام الفلاحين الافـريقيين الى طبقتين : طبقـة الأغنيـاء وطبقة الفقـراء كما غرست فى نفوسـهم عادة العمل الجمـاعى والمساعدة المتبـادلة . وتسعى القـوى التقدمية فى أفريقيا الى الابقاء على هذه الظاهرة التي تمتاز

بها الحياة الريفية الافريقية ، والتى تهيىء الشروط الأولية لتطور الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين .

غير أن وجود الكومونات لا يقرر بذاته : هل التطــور الريفى فى أفريقيا سيســير فى الطريق الرأســمالى أو غير الرأسمالى . وكتب كارل ماركس يقول : « أن الكومونات تتسم بطابع ثنائى : هو الجمع بين الملكية الجماعية والمشروع الفردى . ومآل هذا الطابع الثنائى أحد أمرين : اما أن يتغلب مبدأ الملكية الفردية على الملكية الجماعية واما أن يحــدث العكس . » (١)

ومن المشاهد أن شيوع التعامل النقدى فى تبادل السلع يساعد على تقويض الملكية الجماعية . ولذلك أدت زراعة المحاصيل السلعية الدائمة (البن والكاكاو والمطاط) الى انتقال بعض الأراضى من الملكية الجماعية الى الملكية الفردية وحيازتها بطريق الوراثة . على أنه يمكن القول بوجه عام أن الملكية الجماعية فى كثير من البــلاد الافريقية لم تنفصم

---

(١) مؤلفات ماركس وانجلز مجلد ١٨ موسكو ١٩٦١ الطبعة الروسية ص ٤١٩ .

عراها وأن معظم مزارع الفلاحين الأفريقيين لا تزال مزارع استهلاكية وأن مستوى المعيشة منخفض فيها الى أقصى حد . ومن مزايا الأرض المشتركة أنها تسهل اقامة الجمعيات التعاونية فى الريف وتهيىء الأسباب لاقامة الانتاج الكبير وزيادة الطاقة الانتاجية للعمال مما يؤدى الى ارتفاع مستوى المعيشة عند الفلاحين . ولكن هذا يتطلب انتهاج سياسة قوية فى الاصلاح الزراعى ومساعدة مادية من جانب الدولة. وعلى الدولة أيضا أن تعمل على تخليص الكومونات القروية من الرواسب القبائلية وأن تحول بين رؤساء القبائل واستغلالهم لأفراد الشعب وأن تيسر سبيل التعليم للجماهير وتنمى نشاطهم الاجتماعى .

والمشاهد أن عدد الدول الافريقية التى تنتهج سياسة التعاون فى الانتاج الزراعى يزداد باطراد حتى لقد بلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية فى الوقت الحاضر ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ عضو ، وأصبح تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية جزءا من سياسة الاصلاح الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة وغانا وغينيا ومالى والجزائر وتونس وتنجانيقا

والسنغال والكاميرون وغيرها ولكن الجمعيات التعـاونية التى تقوم بالاقراض والتسويق لا تزال منتشرة فى معظم البلاد الافريقية .

وهذا يرجع الى أن الفلاحين الافريقيين يعانون أشـد الاستغـلال عن طريق التبادل التجارى ومن هنا حمـاهم التسليف والتسويق التعاونى من جشع التجار والمرابين . هذا الى أن السلطات الاستعمارية شجعت الجمعيات التعاونية الى تقوم بالتسليف والتسويق والتموين حتى يتسنى لها أن تزيد مشترياتها من الريف . وكانت هذه التعاونيات فضلا عن جهاز الثمن والتسليف باعثا للمزارعين على التخصص فى انتاج السلع التصديرية لتصريفها فى أسواق الدول المستعمرة السابقة .

ولا تزال الجمعيات التعاونية للمنتجين ضعيفة فى البلاد الافريقية ، وهى عادة أدنى ضروب التعاون بين الفـلاحين كالاشتراك فى زراعة الأرض وتبادل المساعدة الخ . ولما كان مثل هذا التعاون يقوم فى العادة على وسائل الانتاج الموجودة فى بيوت الفلاحين فان تأثيره الاقتصادى لا يزال تافهـا .

وظاهر أن تأسيس الجمعيات التعاونية الحديثة يتطلب سياسة ايجابية ، وعونا ماديا كبيرا من جانب الحكومة على أن معظم الدول الافريقية تفتقر الى الموارد اللازمة للاستثمارات الكبيرة فى الزراعة .

وقد أصبحت الحركة التعاونية مثارا للنضال اذ يختلف مفهومها باختلاف طوائف المجتمع ، فالعناصر البورجوازية تفهم الحركة التعاونية على أنها مجرد أسلوب من أساليب التقدم الفنى فى الزراعة ، ولذلك تحاول تطوير هذه الحركة فى نطاق العلاقات الرأسمالية . ومن جهة أخرى تحاول القوى الديمقراطية الثورية فى البلاد المتحررة أن تتفادى طريق الرأسمالية الفردية باقامة التنمية الاقتصادية على أساس الملكية التعاونية ذات الطابع الجماعى . وهى ترى أن الحركة التعاونية فى مفهومها أكثر من مجرد أسلوب من أساليب التقدم الفنى فى الزراعة ، فهى فى نظرها مرحلة أولى فى العلاقات الاجتماعية الجديدة فى الريف . والحركة التعاونية فى غينيا ومالى تستلفت النظر فى هذا الشأن .

فالحزب الديمقراطى فى غينيا أخذ على عاتقه مهمة

الحيلولة دون نمو العلاقات الرأسمالية فى الريف ومهمة الابقاء على الطابع الجماعى للملكية فى مجال الاقتصاد وتزويد الجمعيات التعاونية بأدوات الانتاج الحديثة عن طريق المساعدة الحكومية ، وبذلك ترتفع الكفاية الانتاجية للعاملين كما يرتفع مستوى المعيشة . على أن الطابع الاجتماعى والطبقى للجمعيات التعاونية للفلاحين يتوقف فى النهاية على دور الدولة الايجابى . وتهتم حكومة غانا بتأسيس الجمعيات التعاونية للمنتجين . ولذلك سنت عددا من القوانين لمنع استغلال الانسان للانسان وأهمها : مرسوم بوقف نشاط الجمعيات التعاونية التى أنشأتها الادارة الفرنسية ، ومرسوم بحظر بيع الأراضى المشتركة أو تأجيرها ومرسوم بانشاء جمعيات المساعدة المتبادلة لتنمية الزراعة ومرسوم بشأن لوائح الجمعيات التعاونية الجديدة . وتقوم فى مالى حركة تعاونية تماثل هذه الحركة فى شكلها ومفهومها الاجتماعى

ولاشك أن قيام الدولة بتوفير الآلات الزراعية الجديدة أمر لا غنى عنه لاقامة العلاقات الجديدة للانتاج فى الجمعيات التعاونية القائمة فى مالى وغينيا وغيرهما من الدول .

وتواجه الحركة التعاونية فى القرى الافريقية مصاعب مختلفة أولها نقص الموارد المالية . ذلك بأن موارد الجمعيات التعاونية الخاصة غير كافية ، وقروض البنوك ذات فائدة عالية فى حين أن استثمارات الحكومة فى الزراعة بطيئة ومحدودة لعدم توافر الاموال .

وعقبة أخرى فى سبيل الجمعيات التعاونية هى نقص الموظفين الفنيين والأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة. ومن أهم المشاكل الملحة التى تواجه الدول الافريقية ضرورة انشاء معاهد قومية وتنظيم دراسات فى التعاون لاعداد العاملين اللازمين للجمعيات التعاونية .

والى جانب قلة الخبرة التى تعانى منها التعاونيات المنشأة حديثا نرى الصعوبات المالية والتنظيمية التى تضطر الدول الناشئة الى الاقتصار على السير فى الحركة التعاونية خطوة خطوة . ففى غينيا وضعت الحكومة خطة تهدف الى التدرج فى تحويل أدوات الانتاج الى الملكية الجماعية وفى الانتقال الى العمل الجماعى . ففى المرحلة الأولى توصى الحكومة بتوسيع نشاط الجمعيات التعاونية عن طريق

الاستخدام الجماعى للآلات الزراعية الخفيفة (كالدراسات ومصانع تقشير الفول ومعاصر الزيت الخ) وفى المرحلة الثانية تقترح الحكومة استخدام الآلات فى زراعة الحقول الجماعية واقامة مزارع لتربية الدواجن وحيوانات المزرعة وتكوين احتياطى غير قابل للتوزيع يتراوح بين ١٠٪ ، ٣٠٪ من مجموع الأجور على أن يوزع الباقى على الأعضاء كل حسب عمله والمرحلة الثالثة تهدف الى الزراعة الجماعية لجميع الحقول على أن تترك بعض المساحات للاستعمال الفردى ، وكذلك تربية الخنازير وحيوانات المزرعة تربيه جماعية . ويتم الانتقال من مرحلة الى مرحلة تبعا لازدياد الخبرة الاقتصادية والفنية وطبقا لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية .

ومن ذلك يتضح أن التنمية الاقتصادية تتطلب بالحاح تنمية الجمعيات التعاونية للمنتجين . ويعد النظام التعاونى فى القرى العصرية الافريقية وسيلة لزيادة الانتاج وكفايته كما تعد وسيلة لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، ومستوى المعيشة بين الجماهير .

وكلما تطورت الحركة التعاونية فى أفريقيا واشتد ساعدها أشرق نور الحضارة فى القرى الافريقية ، وارتفع مستوى الخدمات الاجتماعية والترفيهية . ومن فوائد الجمعيـات التعاونية أنها تحفز همم الفلاحين الى العمل الخلاق ، وترفع مستوى الوعى السياسى بينهم .

هذا وتطور الحركة التعاونية بحيث تصبح حركة عامة تجمع شمل الفلاحين فى الدول الافريقية المتحررة يبرز أمامنا مسألة هامة ألا وهى مسألة القيادة السياسية . لذلك يجب على الاحزاب الافريقية التقدمية أن تعمل على تولى هذه القيادة لأنه اذا أصبح زمام الحركة التعاونية فى أيدى القوى التقدمية والديمقراطية ، أمكن أن تصبح هذه الحركة عاملا هاما فى الكفاح من أجل تعزيز الاستقلال الوطنى ، والسير فى الطريق غير الرأسمالى .

ولما كانت هنالك مساحات شاسعة من الأراضى البور فى أفريقيا فان مشكلة الاصـلاح الزراعى لم تبلغ من الحـدة ما بلغته فى جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية . ولكن هذا ليس معناه أن مشكلة الأرض قد حلت ، وأنه لا حاجة الى

الاصلاح الزراعى ، ففى عدد من البلاد مثل تونس والجزائر لا يزال يوجد كثير من الفلاحين المعدمين ، فضلا عن الضياع الخاصة والاقطاعيات الكبيرة . وفى كينيا وروديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا مزارع ضخمة من أجود الأراضى الخصبة يملكها المستوطنون البيض . ولذلك فان الاصلاح الزراعى ونقل ملكية الأرض لمن يزرعها من أكبر المهام التى تواجه كثيرا من البلاد الافريقية .

وقد سار كثير من البلاد الافريقية فى طريق الاصلاح الزراعى سيرا حثيثا وقليل منها يسير سيرا وئيدا . وقد تسلم حوالى مليون أسرة من الفلاحين أرضا فى الجمهورية العربية المتحدة ما بين سنتى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ تطبيقا لقانون الاصلاح الزراعى . وتعمل الجزائر وتونس وكينيا على تأميم المزارع المملوكة للأجانب ، واحلال المزارع الحكومية والتعاونيات الزراعية محلها . وتنتهج دول غرب أفريقيا مثل مالى وغانا وغينيا والسنغال سياسة فى الاصلاح الزراعى تهدف الى منع انتشار الملكية الفردية للأرض الزراعية .

٢ - المرام الأساسية للتصنيع

ان تأخر الصناعة هو علامة التخلف الاقتصادى ، وهو ظاهـــرة عامة فى جميع الدول النامية فى أفريقيـــا وآسيا ، فلا عجب أن رأينا برامجها الاقتصادية القومية تعطى الأولوية للتصنيع الذى يعد مفتاحا لتصفية الاقتصاد الاستعمارى القديم ، وعاملا أساسيا فى زيادة دخلها القومى ، والقضاء على تخلفها الاقتصادى .

وتدل الاحصاءات على أن نصيب الصناعة فى تكوين الدخل القومى الذى يعد دليلا على التنمية الصناعية يصل الى ٨٠ ٪ فى البلاد المتقدمة ، والى ١٤ ٪ فقط فى المتوسط فى الدول الافريقية .

ان التنمية الصناعية هى أساس التصنيع ولكن التصنيع فى الواقع يعنى ما هو أكثر من التنمية الصناعية . وكل نوع من التنمية الصناعية لا يعنى التصنيع . فمثلا تنمية الصناعة الاستخراجية بدون عمليات التصنيع التالية لا تعد تصنيعا

بكل معانى الكلمـة . والخلاصـة أن التصنيع يرتكز على مختلف ضروب الصناعات المبنية على الانتاج الآلى الكبير

ولايمكن احداث ثورة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الافريقية الا عن طريق تنمية التصنيع الكبير الذى يخلق الطلب وأنواعا جديدة من انتاج المواد الخام ، وقوة كهربية ، وصناعة معدنية ، ومواد للبناء الخ . انه يضـاعف العمالة ، ويغير ظروف المعيشة ، وتوزيع السكان ، والعادات والاحتياجات . ان الانتـاج الآلى يرفع الكفاية الانتاجيـة للعاملين ، والدخل القومى ، ومستوى المعيشة ، والاستهلاك ، ومستوى الخدمات الاجتماعية وأخيرا يحرر البلاد الافريقية من ذل الحاجـة الى شراء السـلع المصنوعـة من الدول الاستعمارية . هذا الى أن التصنيع يحدث تغييرا أساسيا فى مركز أفريقيا داخل النظام الاقتصادى العالمى .

وخلاصة القول أن التصنيع هو وحده الذى يستطيع أن يغير طبيعة الاقتصاد القومى ، ويرفع الكفاية الانتاجية للعاملين ومستوى المعيشـة ، ويحرر البلاد الافريقيـة من

التبعية الاقتصادية . ويجب أن يرتكز التصنيع على تنويع الصناعة .

لمحة تاريخية عن ظروف التصنيع الافريقى :

لما كانت افريقيا قد بدأت التصنيع بعد الدول الأخرى ففى وسعها أن تنتفع بخبرتها وتجاربها الصناعية فتختار أنسب الطرق والوسائل . ولكن الظروف التى تعيش فيها افريقيا فى الوقت الحاضر تختلف اختلافا واضحا عن الظروف التى حدثت فيها الثورة الصناعية فى بلاد أوربا الغربية ، وحركة التصنيع فى الاتحاد السوفيتى .

والاختلاف الأساسى يتمثل فى المستوى المبدئى للتنمية ل البلاد المذكورة عند بدء التصنيع وذلك فى وقت تبوأت فيه مقام السيادة فى العالم . أما الدول الافريقية فى الوقت الحاضر فقد بدأت السير فى هذا الطريق بدون تنمية اقتصادية كافية وهى مضطرة الى شراء المعدات وأدوات الانتاج من الخارج ، والى زيادة الصادرات لدفع أثمان هذه الواردات .

وتختلف امكانيات أفريقيا لتمويل تنميتها الاقتصادية عن امكانيات دول أوربا الغربية لأن هذه الدول ضاعفت المصادر الداخلية لتكديس رأس المـــال بنهبها خيرات المستعمرات بما فيها المستعمرات الافريقية . وكان تصدير الذهب والماس والتوابل والعبيد مما ساعد على سرعة التنمية الصناعيـــة فى بريطانيا وفرنسا وتأخير التنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

وان تخلف الدول الافريقية ليعوق جهودها لتجميع رأس المال اللازم للاستثمار فى الصناعة . وأكثر من ذلك أن الدول الاستعمارية لا تزال تستنزف ثروتها وان تغيرت الوسائل التى يتم بها هذا الاستنزاف . وان تدفق رءوس الأموال والمعونات الأجنبية على الدول الافريقية لا يعوض الخسائر التى تمنى بها بسبب عدم تكافؤ التبادل التجارى فى السوق العالمى وبسبب استغلال الشركات الأجنبية .

ويتم تصنيع أفريقيا فى وقت وصلت فيه التكنولوجيا والقوى الانتاجية الى مستوى أعلى منه فى القرن التاسع عشر . وبيان ذلك أن انجلترا بدأت التصنيع فى الوقت الذى تم فيه اختراع الآلة البخارية أما أفريقيا فهى تبنى تنميتها

الصناعيـــة على الكهرباء . ولهـــذا تأثير مزدوج على البلاد الافريقية فالتصنيع المبنى على أحدث وسائل الانتاج من شأنه أن يضاعف من سرعةالتنمية الاقتصادية فيها ويهيىء الأسباب للانتقال من الاقتصاد شبه الطبيعى الى الانتاج الآلى الكبير ، وتخطى المراحل الوسطى للتنمية ، وفى وسع التكنولوجيا والمصانع الجديدة ـ اذا أتيحت لها الظروف الاجتماعية والسياسية المواتية ـ أن تساعد الدول الافريقية على تجنب التنمية الرأسمالية .

ولكن التكنولوجيا والمصـانع الحديثة ـ من جهـة اخرى ـ تصطدم بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى البلاد الافريقية وتعقد عملية التصنيع كلها تعقيدا كبيرا ولاسيما فى مراحلها الأولية ، اذ تتطلب هذه الفنون انتاجا كبيرا وهذا يتطلب نفقات كبيرة مما يسبب مشكلة صعبة للدول الافريقية بسبب افتقارها الى الموارد المالية والمادية وضيق السوق المحلى . يضاف الى ذلك أن الآلات الجديدة تتطلب رجالا مهـرة لادارتها وتشغيلها فى حين أن البـلاد الافريقية ليس فيها من الفنيين الا قليل أو لا أحد منهم على الاطلاق .

وفى صدد الكلام عن الظروف الاقتصادية والفنية اللازمة للتنمية الاقتصادية فى البلاد الافريقية يجب علينا أن نشير الى الظروف السياسية لأن هذه الظروف هى التى تحدد فى النهاية ضرورة التصنيع وامكانه فى معظم البلاد الافريقية . وايضاح ذلك أن تنمية الصناعة الوطنية والأخـذ بسياسة التصنيع كوسيلة لتغيير الأوضاع الاقتصادية القومية لاتتسنى الا بعدالتحرير السياسى للمستعمرات السابقة . وقد أدى نجاح حركة التحرير القومى وظهور الدول الافريقية المستقلة الى خلق الظروف الملائمة للمرحلة التالية الا وهى الاسراع بالتنمية الاقتصادية عن طريق التصنيع .

ولا يعزب عن البال أن أفريقيا بدأت التصنيع فى موقف دولى يختلف كثيرا عنه حين بدأ الاتحاد السوفيتى السير فى هذا الطريق ، ففى أوائل العقد الرابع من هذا القرن كان من المستحيل على الاتحاد السوفيتى ــ وهو يبنى مشروعاته الصناعيــة الضخمة ــ أن يفكر فى أى مساعدة من الدول الرأسمالية فاضطر ازاء سياسة التطويق المعادية أن يشترى بالذهب الحــر ما يلزمه من الآلات والمعــدات أو يصنعها بنفسه .

ولاشك أن الدول الافريقية تجد نفسها اليوم فى موقف أفضل . ذلك بأن وجود الدول الاشتراكية ونمو قوتها الاقتصادية يفتح آفاقا جديدة أمام التنمية الصناعية فى أفريقيا . من ذلك أن الدول الاشتراكية تقدم لافريقيامعونة منزهة عن الغرض فى هذا المجال ، ثم ان امكان الحصول على الآلات ومواد البناء من الدول الاشتراكية من شأنه أن يحطم الاحتكار الصناعى للدول الرأسمالية . ولذلك اضطر حكام المستعمرات بالامس أن يغيروا خططهم وأن يتساهلوا بعض الشىء مع الدول الافريقية فى النواحى الاقتصادية .

وهم اذ يفعلون ذلك على مضض ، انما يريدون الابقاء على سيادتهم الصناعية . ولذلك اخترعوا وروجوا نظريات مختلفة لمعارضة سياسة التصنيع التى تسير عليها الدول الافريقية وغيرها من الدول النامية . وخلاصة هذه النظريات أنه فى عصر الطاقة الذرية ، والأجهزةالالكترونية ، والانسان الآلى ، والتقسيم الدولى للعمل ، يتعذر على الدول الجديدة أن تنشىء صناعاتها الخاصة لانتاج الآلات والأجهزة الحديثة الغالية الثمن التى يمكن شراؤها من الدول المتقدمة .

ويقولون ان الدول الافريقية يجب أن تركز اهتمامها على تحسين زراعتها ذات المحصول الواحد .

ومن ذلك يتضح أن الدول الافريقية ستضطر أثنــاء قيامها بالتصنيع أن تواجه مختلف ضروب المقاومة من جانب الدول الاستعمارية .

خصائص التنمية الصناعية فى افريقيا :

ان الهدف النهائى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا هو تحقيق الاستقلال الاقتصـــادى . غير أن اختيار أى نوع معين من المشروعات الصناعية يجب أن تقرره كل دولة فى ضــوء امكانياتها الفعلية وأحوالها المادية . ويجب مراعاة الحكمة فى استثمار رأس المال حتى يأتى بأكبر فائدة اقتصادية . ومن المهم تشغيل كل مشروع صناعى بحيث يأتى بربح ويستوعب الحد الأقصى من العمالة ، وانشاؤه بالقرب من مصادر المواد الخام والاسواق ، ويجب أن يعمل هذا المشروع على انهاض الاقتصاد القومى باعتباره جزءا لا يتجزأ منه .

ومن الخطر تخطى أى مرحلة ضرورية من مراحل التنمية

الصناعية أو من أى فرع آخر من فروع الانتاج . ولكن من الخطأ أيضا الاعتماد على التنمية الاقتصـــادية العشوائية . وذلك لأن مهام الثـــورة الوطنية الافريقية هى : الاسراع بالتنمية الصناعية والتقليل الى الحد الأدنى من المراحـــل المتوسطة فى عملية تحويل الدول الافريقية الزراعية الى دول صناعية .

ومع أن التصنيع فى أفريقيا قد دخل فى دور التنفيذ فانه لا يزال بطيئا ، وفى معظم البلاد لم يتعد المرحلة الأولية وهى مرحلة التصنيع الأولى للمـــواد الخام الزراعية ، وصناعة السلع الاستهلاكية لسد حاجة الاستهلاك المحلى .

وتهدف كثير من الدول الافريقية فى خططها الى وضع أسس التصنيع ، لكن الصناعات الثقيلة لم تقـــم حتى الآن الا فى الجمهورية العربية المتحدة . ولا توجد صناعة الحديد الا فى الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . وفى سنة ١٩٦٠ أنتجت جمهورية جنوب أفريقيا ٠٠٠ر٩٠٠ر١ طن من الحديد الخام ، ٠٠٠ر١٠٠ر٢ من ســـــبائك الصلب . يقـــــابل ذلك وبنفس الترتيب

١٥٩٠٠٠ ، ٨٠٠٠٠ طن فى روديسيا الجنوبية ثم ١٢٧٠٠٠ و ١٧٢٠٠٠ طن فى الجمهورية العربية المتحدة . وتوجد مصانع صغيرة لصهر المعادن فى نيجيريا وغيرها من البلاد .

وفى حين أن صناعة المعادن فى الهند ـ مثلا ـ تستطيع أن تسد ٢٥ ٪ من حاجة البلاد نجد النسبة فى بلاد أفريقيا المدارية لا تتجاوز ٥ ٪ ومثل هذه الصورة تتجلى فى انتاج الصناعات الكيماوية الاساسية . والخلاصة ان الدول الافريقية لا تزال تواجه فى مجال التنمية الصناعية مشاكل كبيرة لم تحل حتى الآن .

ومن العوامل الأخرى الهامة فى مجال التصنيع توافر القوة الكهربية الرخيصة لادارة الآلات ، ولذلك فان قيام عدد من الدول الأفريقية ببناء محطات لتوليد القوةالكهربية فى الوقت الحاضر يعد أمرا ضروريا .

وكان الاعتقاد السائد الى وقت قريب أن افريقيا فقيرة فى مصادر الطاقة ولا سيما مصادر الثروة المعدنية . فالفحم لا يستخرج على نطاق واسع الا فى جمهورية جنوب افريقيا

وروديسيا الجنوبية . وفى نيجيريا والكونغو (ليوبولدفيل) وموزمبيق والجزائر والمغرب لا يتجاوز انتاج الفحم ٥٠٠٫٠٠٠ طن سنويا فى كل بلد من هذه البلاد .

ولكن التوسع فى التنقيب الجيولوجى قد أدى الى اعادة النظر فى تقدير مصادر الطاقة فى افريقيا . فمنذ أواخر العقد الخامس من هذا القرن زاد انتاج البترول كثيرا لاسيما فى المناطق الشمالية من القارة . وقد بلغت جملة انتاج البترول فى ١٩٦٣ ما يزيد على ٥٠ مليون طن فى مقابل ٢٣ مليون طن فى ١٩٦١ وبلغ مقدار ما استخرج من البترول ٢٤ مليون طن فى الجزائر ، ٢٢ مليون فى ليبيا ، ٤ ملايين فى نيجيريا ، ٥ ملايين فى الجمهورية العربية المتحدة . ويستخرج البترول أيضا بكميات قليلة فى جابون وأنجولا . وفى سنة ١٩٦٣ اكتشف البترول فى تونس وجمهورية جنوب افريقيا .

وان موارد القوة المائية فى أفريقيا هى أعظم مصدر لتوليد القوة الكهربية وأنهارها الجبارة ذات الشلالات ــ نهر الزمبيزى ، والكونغو ، والنيجر والنيل والفولتا والأورانج هى مصدر عظيم لتوليد القوة الكهربية . وتملك

أفريقيا ما يزيد على ٢٠ ٪ من مجموع موارد القوة المائية فى العالم ، ولكن ٢ ٪ فقط من القوة الكهربية فيها تستمد من القـــوة المائية ، وما عدا ذلك يستمد من محطات القـــوى الحرارية .

وفى ١٩٦١ بلغ مجموع انتاج افريقيا من القوة الكهربية ٤٣٠٠٠ مليون كيلو وات ساعة أى ما يعادل ١٫٧٥ ٪ من مجموع الانتاج العالمى . ويجب ألا يعزب عن البال أن ٩٠٪ من هذه القوة أنتجتها ٦ دول هى جمهورية جنوب افريقيا والجمهورية العربية المتحدة وروديسيا الجنوبية والكونغو (ليوبولدفيل) والجزائر والمغرب . ومن ذلك يتضح انه لابد من بناء محطات القوى فى افريقيا من اجل التصنيع . ولذلك نرى معظـــم الدول الافريقية تخصص لهذا الغرض مبـــالغ ضخمة فى خطط التنمية .

ومعروف ان انتاج القوة الكهربية واستهلاكها عمليـــة تتم فى وقت واحد لأن من خصائص هذه القوة أنه لايمكن « تعليبها » أى خزنها لتستخدم فى اليوم التالى مثلا . ولذلك يجب أن تبنى محطات القوى ولا سيما الكبيرة منها فى نفس

الوقت الذى تبنى فيها المشروعات الصناعية المعتمدة على هذه المحطات . وان مشروع أسوان فى الجمهورية العربية المتحدة ومشروع اكوسومبو فى غانا لهما مثلان لهذا التعاون بين الصناعة والكهرباء .

ومن مهام التنمية الصناعية فى البلاد الافريقية ان تحل عددا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فيها ولا سيما العجز المزمن فى ميزان التجارة وفى ميزان المدفوعات وهو العجز الذى ورثته هذه الدول من الاستعمار .

ان الدول الافريقية تكاد تعتمد اعتمادا تاما على استيراد السلع الصناعية . واذا أرادت هذه الدول ان تنمى مصادر الطاقة ووسائل النقل والصناعة وجب عليها أن تحصل على مقادير كبيرة من الآلات والمعدات والهياكل المعدنية وآلات التشييد والبناء . ثم ان ارتفاع دخول السكان يخلق طلبا على السلع الاستهلاكية يزداد يوما بعد يوم وهذا يؤدى الى زيادة استيراد السلع المصنوعة . وقد لوحظ فى عدد من البلاد بعد الحرب أن العملة الصعبة التى تعود عليها من الصادرات تتضاءل بصورة مطردة واذا انضم الى ذلك هبوط أسعار

الصادرات نشأت عقبة خطيرة فى سبيل دفع أثمان الواردات ولذلك فان معظم الدول الأفريقية مضطرة الى تخفيض واردتها .

ولما كانت الأحوال التجارية غير ملائمة فى السوق العالمى فان بعض الدول تسعى الى الاستغناء عن الواردات بانتاج السلع المحلية . ولذلك زاد الانتاج المحلى من بعض الأصناف مثل السكر ، والسجائر والمنسوجات والأحذية والأوانى المنزلية المصنوعة من الالومنيوم الخ . ومن مزايا الانتاج المحلى للسلع الاستهلاكية بقصد الاستغناء عن السلع المستوردة أنه يتيح للدول الافريقية تحقيق الأغراض الآتية:

١ ـ تخفيف وطأة الاعتماد على مصادر التموين الأجنبية.

٢ ـ زيادة العمالة فى مجال الانتاج ،

٣ ـ توسيع نطاق السوق المحلى لتصريف المنتجات الزراعية المحلية .

٤ ـ زيادة عدد عمال الصناعة .

وفضلا عن ذلك فان الانتاج المحلى للسلع الاستهلاكية يسمح للدول الأفريقية بأن تستخدم سلعها التصديرية فى شراء المصانع والمعدات وأن تزيد من استثمار رأس المال فى الصناعة ، وبذلك تزيد من سرعة تنمية القوى الانتاجية القومية .

وقد بدأت التنمية الصناعية التى تهدف الى الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية منذ عهد قريب فى الدول الأفريقية ولكنها لا تزال مشكلة صعبة فى معظم الدول ، لأن جزءا كبيرا من ايراد الصادرات لا يزال ينفق على شراء سلع استهلاكية من الخارج يمكن صنعها محليا . والدليل على ذلك ان نسبة السلع الاستهلاكية الى مجموع الواردات تزيد على ٥٠ ٪ فى المتوسط بالقارة الافريقية وهذا معناه ان هذه النسبة أعلى بكثير فى بعض البلاد .

ومع ذلك يجدر بنا أن ننظر الى تنمية الصناعة الخفيفة بقصد الاستغناء عن استيراد السلع الاستهلاكية على أنه اجراء مؤقت أو مرحلة متوسطة لا على أنه هدف نهائى . ان الصناعة الاستهلاكية — على أهميتها فى الوقت الحاضر —

لا تحـل بأى حال مشكلة الاستقلال الاقتصـادى . واذا
اقتصرت البلاد الافريقية على تنمية الصناعة الخفيفة فانهـا
ستظل متخلفة عن الدول المتقدمة .

وبفضل ما تكتسبه البلاد الافريقية من خبرة فى تنظيم
الصناعة الخفيفة وتدريب الموظفين الوطنيين وبناء مواردها
المادية فانها لن تلبث أن تصل الى النقطة التى تحتم عليهـا
انشـاء الصناعة الثقيلة : الصناعات المعدنية والصـناعات
الكيماوية الاساسية وصناعة الآلات والأجهزة الالكترونية .
وهذه هى الفروع الرئيسية للصناعة الثقيلة التى ستمكن
البلاد الافريقية من أن تغير أوضاعها الاقتصادية فتتحـول
الى بلاد صناعية زراعية وبلاد صناعية . وفضلا عن ذلك فان
صناعة الآلات والصناعات المعدنية والكيماوية والمواد التى
يصنعها الانسان بيديه ـ كل ذلك سيفتح أمام السكان آفاقا
واسـعة للعمالة المنتجة ، ويكفل سرعة التنمية الوطنيـة ،
وزيادة الدخل القومى .

وليس ثمة حاجز بين انشاء الصناعة الخفيفة والصناعـة
الثقيلة لا يمكن تخطيه . واذا كانت البلاد الافريقية بوجـه

عام فى طريقها الى حل مشكلات المرحلة الأولى من التصنيع ، فان بعضها يرسم الخطط لاقامة الصناعة الثقيلة أو قد بدأ اقامتها بالفعل ، ومن أمثلة ذلك مصنع الالومنيوم فى غانا ومصنع الكيماويات فى السنغال وهو يستخدم المواد الخام المحلية ، ومعامل تكرير البترول التى يجرى انشاؤها او تعمل بالفعل فى كثير من البلاد .

والبلاد الأفريقية فى حاجة الى بذل الجهـود المضنية الدائبة لرفع الكفاية الانتاجية للعاملين حتى يتسنى لها أن تسد الهوة الاقتصادية التى تفصل بينها وبين الدول المتقدمة ويمكن تحقيق ذلك بوسيلتين أساسيتين :

١ ــ رفع المستوى العلمى والفنى للعاملين من أصحاب الدخول .

٢ ــ احلال الآلات محل الأعمال اليدوية .

ولا جدال أن الصناعة من أهم العوامل الحيوية فى رفع الكفاية الانتاجية للعاملين ، اذ كلما ازداد عدد الأفراد العاملين فى الصناعة ، ازداد عدد الذين يعملون بالآلات وبالتالى ازداد

معدل الكفاية الانتاجية للعاملين . يضاف الى ذلك أن مستوى التنمية الاقتصادية والقدرة على تزويد الاقتصـــاد القومى بالآلات الزراعية والجرارات والأسمدة المعــدنية والروافع ووسائل النقل الخ كل ذلك من شأنه أن يرفع الكفايةالانتاجية للعاملين فى النواحى الأخرى مثل الزراعة والهندسة المدنية والنقل . ولذلك يجب أن ننظر الى التصنيع نظرة أوســع فليس هو مجرد وسيلة للتنمية الصناعية فحسب بل هو أيضا وسيلة لاعادة تنظيم الوضع الاقتصادى كله ، وغمر جميع نواحى الحياة الاقتصادية بالآلات ، ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين .

ومهما بلغت أهمية الآلات فان الانتاج الصناعى لا يتم الا بالتفاعل بين الآلة والعامل . ولا يزال الانسان هو العامل الايجابى فى الانتاج والآلة هى العامل السلبى ، وذلك برغم التطور الخيالى في الهندسة والآلات . والواقع أن التقدم فى الفنون التطبيقية الحديثة هو النتيجة التى تشهد بوجــود السبب الا وهو تقدم الانسان .

ومن الوسائل التى يتبعها كثير من الدول الافريقية لرفع

كفاية العاملين التوسع فى نظام التعليم وتنظيم دراسات خاصة بانشاء المدارس الفنية ، وايفاد المواطنين الى البلاد الأجنبية بقصد التدريب المهنى . وكل ذلك يؤدى بالتدريج الى رفع المستوى الفنى للعاملين الوطنيين .

ولكن تنمية الصناعة الوطنية هى اكبر الوسائل لحل هذه المشكلة لأنها هى التى تستطيع وحدها أن تنجب جميع الرجال المهرة الذين تحتاج اليهم البلاد . والصناعة تهيىء الظروف المادية لحياة العمال المهرة والأخصائيين ولكن الظروف الاجتماعية التقدمية لابد من توافرها أيضا كمنع الاستغلال والتوسع فى التعليم ، ووقاية الصحة ، وحق العمل وهذه هى الظروف الأساسية التى تخلق العامل المنتج المبدع الذى يستطيع أن يدير الآلة أو مجموعة من الآلات .

ومن مزايا الصناعة أنها تحل مشكلة اقتصادية واجتماعية هامة الا وهى مشكلة البطالة التى تشتد وطأتها فى أفريقيا عاما بعد عام . والسبب الرئيسى لازدياد البطالة فى المدن هو تخلف التنمية الاقتصادية عن مسايرة الزيادة فى عدد السكان يضاف الى ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة فى المدن يحفز

جمهور الفلاحين ولا سيما الجيل الناشىء الى الأقبال على المدن بحثا عن العمل .

والواقع أنه يتعذر على الدول الأفريقية أن تحل مشكلة البطالة فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة ، نظرا لأن انتشار الزراعة وبطء التنمية الصناعية فى ظل النظام الرأسمالى من شأنه أن يزيد البطالة . وخير حل لهذه المشكلة هو التنمية الصناعية فى بلد يسوده النظام الاجتماعى التقدمى . والصناعة التى تقوم على رأس المال الخاص لا تؤمن المجتمع ضد البطالة كما تدل على ذلك الحال فى الولايات المتحدة اذ يوجد فيها ملايين العاطلين . ولذلك أخذ كثير من رجال الاقتصاد والسياسة الأفريقيين يدركون فى ضوء هذه الحقائق أن النتائج الاجتماعية والاقتصادية لحركة التصنيع تتوقف على أسلوب التصنيع والمصالح التى يخدمها .

وهناك أسلوبان معروفان للتصنيع . فأما أسلوب أوربا الغربية وأمريكا الشمالية فقد تحقق عن طريق المشروع الفردى الرأسمالى وحرية التعامل فى السوق . وبينما جلب التصنيع الثراء للرأسماليين جلب الخراب على صغار المنتجين فى المدن

والقرى ودفع بهم الى هاوية التسول والأستجداء وهـو اسلوب لم يحقق الا نتائج اقتصادية فقط لأنه أقام اقتصادا متطورا مبنيا على الانتاج الصناعى الكبير ولكنه لم يحـل المشاكل الاجتماعية على الاطلاق كمشكلة البطالة مثلا . ومع أن رقم العمالة ارتفع فى بلاد الغرب بارتفاع مستوى التصنيع ذاته لم تستطع اية دولة غربية أن تحقق العمالة الكاملة ، لأن البطالة من خصائص النظام الرأسمالى للمشروع الفردى .

وأما الأسلوب الآخر للتصنيع فهو الأسلوب الاشتراكى الذى يقوم على أساس ثابت من التخطيط المرسوم وذلك بفضل الملكية العامة لوسائل الانتاج وتوجيـه الدولة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى . والتخطيط يشمل التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية . ويرتبط تخطيط التصنيع وتحديد معدل للتنمية فى جميـع نواحى الاقتصاد ارتباطا وثيقا بمسائل العمالة وتدريب العاملين ووضع كل منهم فى المكان المناسب . ولا يمكن حل مشكلة العمالة حلا جذريا الا عن طريق التخطيط الكامل لأنه يحقق اكبر النتائج فى

الميـــدان الاقتصادى والاجتماعى ويرفع مستوى معيشـــة الشعب العامل . وصفوة القول أن التخطيط هو سر الاسلوب الاشتراكى وسر نجاحه الاقتصادى وتقدمـــه الاجتماعى ، وهو السر الذى أتاح للبلاد الاشتراكيـــة ان تتخلص مرة واحدة والى الأبد من تلك الآفة الاجتماعية ، آفة البطالة وعواقبها الوخيمة .

وفضلا عن الفروق الاجتماعية الأساسية بين الأسلوبين الرأسمالى والاشتراكى فانهما يختلفان أيضا فى الزمن الذى يستغرقه كل منهما فى تحقيق التصنيع . فالأسلوب الرأسمالى قطع من عمر الزمن مسافة يزيد طولها على مائة عام فى حين أن الأسلوب الاشتراكى لم يستغرق سوى ربع هذه المدة . ومعدل نمو التصنيع والزمن الذى يستغرقه على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدول الافريقية لأن المهمة الاقتصادية الرئيسية التى تواجه هذه الدول هى سد الثغرة الاقتصادية التى تفصلها عن الدول المتقدمة فى أقصر مدة ممكنة . وانه لمن صالح الدول الافريقية أن تمضى فى الطريق الاشتراكى بخطى حثيثـــة لا سيما وأن برامج معظمهـــا ترفض الطريق الرأسمالى والأسلوب الرأسمالى فى التصنيع .

٣ - القطاع العام والتخطيط الاقتصادى

ان السياسة التى تنتهجها الدول الافريقية المستقلة حافز قوى للتنمية الاقتصادية ، ففى كثير من هذه الدول قطاع عام يتسع نطاقه بسبب تدخل الحكومة الفعال فى مجال الاقتصاد الوطنى . فالدولة هى التى تملك وسائل الانتاج فى هذا القطاع والسلع التى ينتجها خاضعة للملكية العامة . وقد أصبح القطاع العام أداة هامة فى يد الحكومة للاسراع بالتنمية الاقتصادية والتصنيع والحيلولة دون سيطرة رأس المال الأجنبى على الاقتصاد .

وهنالك عدة أسباب تحتم ضرورة وجود القطاع العام منها رغبة الدول الافريقية فى تخطيط اقتصادها .. ومزايا التخطيط الاقتصادى واضحة من تجربة الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى ، فالتخطيط يمكن الدول الافريقية من تركيز جهودها ومواردها المادية على المهام الاقتصادية ذات الأهمية الكبرى ، وتفادى ضياع الثروة المادية والاسراع بالتنمية الاقتصادية . والدولة هى التى

تقرر كيف وأين تستخدم الموارد المادية وفى أى النـواحى الاقتصادية تستثمر هذه الموارد .

وتكاد كل الدول الافريقيــة تأخذ بســياسة التخطيط الاقتصادى ، على أن التجربة فى هذا المجال قد دلت على أنه لا فائدة ترجى من ذلك الا اذا كانت وســائل الانتـــاج الأساسية ونظام التوزيع فى يد الدولة .

ولكن التخطيط ليس مجرد وسيلة من بين عدة وسائل اختيارية لتنمية الدول الافريقية ، بل لقــد أصبح الوسيلة الوحيــدة للاسراع بالتنميــة الاقتصــادية . وقــد شرح سيكوتورى الحــاجة الى التخطيط الاقتصــادى فى قوله « التخطيط أمر لا غنى عنه لأننا من الناحية الاقتصادية فى حالة تعبئة قومية وبلدنا ليس متخلفا فى التنمية بل هو بلد غير نام . ويجب أن تتذكر دائما هذا الفرق حتى نفهم مهمة التعبئة القومية الاقتصادية .. التخطيط ضرورى لا لذاته بل لأنه مطلب من مطالب تطورنا الاجتماعى الذى يســاير منهجنا السياسى » .

ولا يمكن أن تتحقق التعبئة الاقتصادية الا على يد دولة تركز فى يدها كافة المصـادر الداخلية والخارجية لتجميع رأس المال واستخدامه فى التصنيع ومضاعفة الدخل القومى .

وبرامج التنمية فى البـلاد الافريقية وخططها الطويلة الأجل لا تقتصر على الاستثمارات الحكومية بل تتجـاوز ذلك الى استثمار رأس المال الخاص . ولكن ذلك يتخـذ شكل توصيات وليس الزاميا فى أى خطة قومية . ولا يزال الربح هو الحافز الأكبر للاستثمار فى القطاع الخاص .

ومن ذلك يتضح أن التخطيط الاقتصادى الذى يسرع بالتنمية الاقتصادية من ألزم الأمور لوجود القطاع العـام وتنميته . ومن العوامل الأخرى التى تحتم ضرورة التخطيط الاقتصادى ضعف رأس المال القومى فى افريقيا . ويرجع ذلك الى أن الاستعمار خرج من البلاد الافريقيـة دون أن يترك فى يد الأفراد أى قدر كبير من رأس المال الوطنى . أما رءوس الأموال الصغيرة المستثمرة فى مجال التجارة بصفة خاصة فهى لا تستطيع تنمية الانتاج القومى الكبير أى انشاء المصـانع الحديثة واقامة تجارة قومية كبيرة ، ومشروعات

النقل والبناء وغيرها من المشروعات . وانما الدولة هى القوة الوطنية الوحيدة التى تستطيع الآن فى افريقيا أن تعبىء الموارد اللازمة لتنمية الصناعة ، ومصادر الطاقة ووسائل النقل . ولهذا أصبحت تنمية القطاع العام أكبر وسيلة فعالة لتحرير الاقتصاد الافريقى من السيطرة الأجنبية .

وقد نما القطاع العام نموا سريعا فى عدد من البلاد الافريقية مثل غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة والجزائر . ويرجع السبب فى ذلك الى أن القطاع العام شرط أساسى لبناء المجتمع الاشتراكى كما أنه يهدف بصراحة الى مكافحة الاستعمار والرأسمالية .

لقد برز القطاع العام فى افريقيا الى حيز الوجود ، وهو يزداد نموا بوسيلتين أولاهما : تأميم المشروعات الخاصة (ولا سيما الأجنبية) والأخرى ازدياد الاستثمارات الحكومية فى الاقتصاد القومى . ويقوم القطاع العام فى الجمهورية العربية المتحدة ، ومالى ، وغينيا ، والجزائر على البنوك والمشروعات الصناعية والتجارية التى تم تأميمها .

وقد سار القطاع العام فى الجمهورية العربية فى مرحلتين واضحتين بدأت أولاهما فى يوليـه ١٩٥٦ بتأميم قنـاة السويس ، وأعقب ذلك تأميم البنوك الأجنبية والشركات التجارية وشركات التأمين . وترتب على ذلك أن قام القطاع العام بدور حاسم فى تمويل عـدد من الصناعات وتصدير منتجاتها الى الخارج . وبدأت المرحلة الثانية فى أواسـط ١٩٦١ بتأميم المشروعات المملـوكة للبورجوازية المصرية الكبيرة وجـزء من المشروعات المملـوكة للبورجوازية المتوسطة ، وتم تأميم كافة البنوك وشركات التأمين بالاضافة الى ٤٤ شركة صـناعية وغير صـناعية ، وساهمت الدولة بنسبة لا تقـل عن ٥٠ ٪ فى ٨٣ شركة مساهمة خاصـة . وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت الدولة تملك الآن ٩٠ ٪ من الصناعات الكبيرة ولم يبق فى يد الأفراد الا تجارة التجزئة ومصانع الحرف اليدوية والمشروعات الصغيرة .

ويقوم القطاع العـام أيضا بدور هام فى اقتصـاد غانا حيث يستخدم ٦٠ ٪ من مجموع العاملين أصحاب الأجور. وتشرف الدولة اشرافا كاملا على السكك الحديدية ، كما تشرف على ٧٥ ٪ من جميع الصادرات ، ٦٠ ٪ من أعمـال

الانشاء والبناء ، ٥٠ ٪ من صناعة تعدين الذهب وتوليد القوة الكهربية والائتمان التجارى ، وما بين ١٥ ٪ ، ٢٠ ٪ من الصناعة ، ١٥ ٪ من جميع الواردات (١) .

وكذلك أممت غانا الشركات الأجنبية كشركات تعدين الذهب وبعض الشركات التجارية ومع ذلك فان القطاع العام فيها يتسع نطاقه بصورة أساسية عن طريق الاستثمارات الحكومية فى النواحى الاقتصادية الجديدة فى مجال الصناعة والتجارة ، ويتراوح نصيب هذا القطاع بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ من مجموع الاستثمارات السنوية .

وفى مالى أيضا يزداد القطاع العام نموا وقوة فقد استولت الحكومة على المؤسسة الكبيرة المسماة «لوفيس دى نيجر» كما أممت النقل النهرى ومحطات القوة الكهربية والسكك الحديدية ، وأنشأت شركة حكومية للتصدير والاستيراد ، وأسست « بنك التنمية القومية » و « بنك مالى للتسليف والايداع » . وتملك الدولة أيضا شركة للنقل البرى وشركة خطوط مالى الجوية وعدة شركات صناعية .

---

(١) أنظر غانا عرض اقتصادى لسنة ١٩٦٢ . أكرا ١٩٦٣ .

أما فى معظم الدول الافريقية الأخرى فان القطاع العام يقــوم على وجه العمــوم بدور لا يكاد يذكر اذ لا يزال الانتاج كله أو أكثره فى أيدى الأفراد . ولكن سيطرة الدولة الاقتصادية وتأثيرها فى تنمية الاقتصاد القــومى قد زادت زيادة محسوسة وأكبر السبب فى ذلك هو قيــام الدولة بالانتاج على نطاق كبير نسبيا . ومع شيوع الانتاج السلعى الصغير أصبحت الصناعة القائمة على الآلات الحديثة أداة اقتصادية هامة فى يد الدولة . وفضلا عن ذلك فان سيطرة الدولة على القطاع الخاص لا تقتصر على حجــم الأموال التى تساهم بها فى هذا القطاع ، ولا على الاشتراك المباشر فى الانتــاج ، بل تتعدى ذلك الى السيطرة على التصدير وتنظيم الاستيراد.وتتجلى هذه السيطرة أيضا فى المؤسسات الائتمانية والمالية التى أنشأتها الدولة .

هذا وسيطرة الدولة على الاقتصاد القومى قد تمارسها قوى سياسية مختلفة وبذلك تتخذ مفهوما اجتماعيا مختلفا كما يتجلى ذلك فى مختلف الدول الافريقية . ففى جمهورية جنوب افريقيا نرى أن المفهــوم الأساسى لنشــاط الدولة الاقتصادى هو منح امتيازات اقتصادية لأصحاب المزارع

الأغنياء وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى الصناعة . أما فى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر وغينيا وغانا ومالى فان السياسة الاقتصادية للدولة تختلف عن ذلك من حيث المبدأ اذ تتخذ الدولة من تشجيع القطاع العام والقطاع التعاونى فى الاقتصاد وسيلة لتغيير الأوضاع الاجتماعية وتصفية آثار الاستعمار فى الحياة الاقتصادية . ومن ذلك يتضح أن الاتجاه السياسى للأحزاب والدوائر الحاكمة هو الذى يحدد المفهوم الاجتماعى لنشاط الدولة الاقتصادى .

بيد أنه لا يتسنى دائما زيادة نشاط القطاع العام بالحد من نشاط القطاع الخاص ، حتى فى حالة وجود ظروف سياسية ملائمة حيث يتولى نواب الشعب حكم البلاد ، فقد اضطرت بعض الدول المستقلة — فى بعض الحالات — أن تعود الى التجارة الخاصة بعد أن قررت احتكار بعض السلع المعينة كالسلع المستوردة الى غينيا وصادرات الخشب فى غانا . والعامل الأساسى الذى يعوق نمو القطاع العام والتخطيط الاقتصادى فى هذه البلاد هو عناصر الفوضى فى الانتاج الصغير والتجارة المحدودة والتخريب الاقتصادى الذى تقوم به الشركات الأجنبية .

لذلك رأت بعض الدول الافريقية من المستحسن أن تكون هناك مرحلة انتقال تسمح فيها بقيام رأس المال الوطني والأجنبي بمشروعات انتاجية صغيرة . ففي غانا مثلا توجد مرحلة انتقال مدتها ٢٠ سنة ، وحدد كوامى نكروما مفهوم هذه المرحلة في هذه الكلمات « لكى يتسنى لنا أن نحقق أهدافنا الاقتصادية يتعين علينا أن نحتفظ باقتصاد مختلط فترة من الزمن مع قيام قطاع عام وتعاونى قوى الى جانب القطاع الخاص . ويجدر بنا أن نقرر بجلاء أن أهدافنا الاشتراكية تتطلب أن يصل القطاع العام والتعاونى الى ذروة النمو لا سيما فى نواحى الانتاج الحيوية التى يعتمد عليها اقتصاد البلاد اعتمادا كبيرا وأكد أن غانا مصممة على توجيه الاقتصاد المختلط فى الطريق الذى يؤدى الى تحقيق أهدافها الاشتراكية . وطالب أولا بالعمل على تشجيع القطاع العام والتعاونى الى أقصى حد وثانيا بتنظيم الدولة لاستثمارات رأس المال مع اعطاء الأولوية للمشروعات الانتاجية ، وثالثا بحماية استقلال غانا وسياستها الاشتراكية وذلك بالاشراف على جميع ضروب الاستثمار الأجنبى وتحديد شروطه .

ويتوقف نمو القطاع العام فى الدول الافريقية على على الامكانيات الفعلية لتكديس رأس المال . ولن تستطيع الدولة أن تمارس سلطتها فى الحد من نشاط القطاع الخاص والانتقال نهائيا من التعاون والتنافس معه الى تصفيته والقضاء عليه الا حينما تكدس الثروة المادية وتهيمن على نظام التوزيع .

وأمام القطاع العام آفاق أوسع من القطاع الخاص لتكديس المال وتجميعه ، وذلك للأسباب الآتية :

أولا — فى وسع الدولة أن تكدس قدرا كبيرا من الانتاج الفائض الذى يتوافر فى القطاع الخاص ، وذلك باحتكار الدولة لتصدير المنتجات الأساسية .

ثانيا — فرض ضرائب على جزء كبير من الأرباح التى تحققها الشركات الكبرى المملوكة لرأس المال الأجنبى . ففى غانا مثلا تدفع الشركات الأجنبية ضريبة قدرها ١١ شلنا عن كل جنيه على الأرباح التى يعاد استثمارها فى البلاد ، ١٣ شلنا (أو ٦٥ ٪) على الأرباح التى ترسل الى الخارج

ثالثا ــ كلما ازداد الجهــاز الحكومى قوة ، وأحكمت الدولة اشرافها على الاقتصاد ازداد عدد الشركات والتجار الذين يدفعون ضرائب مباشرة وغير مباشرة عن طريق منح التراخيص وغيرها من أنواع الضرائب .

وأخيرا حصــول الــدولة على دخــول وأرباح من المشروعات والشركات الحكومية . وكذلك يتلقى القطاع العــام فى الدول الافريقيــة مساعدات متصلة من الدول لاشتراكية فى صورة معونة فنية وقروض عينية ونقدية . وقد أصبح رأس المال الأجنبى أكثر استعدادا لمنح قروض للدول الافريقية بدلا من ان يخاطر بالاستثمارات المباشرة وذلك نتيجة لضروب التعاون الجديدة بين البلاد الاشتراكية والدول الافريقيــة وللســياسة التى تســير عليها الدول الأخيرة .

٤ ـ التمويل والمعونة الأجنبية

تواجه معظم الدول الافريقيــة هذه المشكلة العاجلة وهى اجتذاب رأس المال الأجنبى وهى مشكلة ترجع الى

التركة الثقيلة التى خلفها الاستغلال الاستعمارى الطويل ذلك الاستغلال الذى أدى الى عجز الدول الناشئة عن حل مشكلات التنمية القومية . وعلى الرغم من أن هذه الدول تملك موارد طبيعية كافية ، وطاقة كبيرة من الأيدى العاملة فانها لا تستطيع أن تستخدم الا جزءا يسيرا منها . ويرجع ذلك الى أن الدول النامية تفتقر الى التكنولوجيا الحديثة ، وأن دخلها من الصادرات لا يكفى لاستيراد المصانع والمعدات المطلوبة ، فضلا عما تعانيه هذه الدول من نقص شديد فى عدد الفنيين والاخصائيين من أهل البلاد .

واذا نحن أنعمنا النظر فى موقف الدول الافريقية النامية وجدنا أنه اذا أرادت أن تتخلص من الاعتماد الاقتصادى على الاستعمار فى وقت وجيز ، وجب عليها أن تضاعف معدلات التنمية الاقتصادية فيها حتى يتسنى لها أن تسد الهوة الواسعة التىتفصل بين مستوى التنمية فيهاومستواها فى دول أوربا وامريكا الشمالية . وهذا بدوره يتطلب تجميع رأس المال بنسبة عالية جدا وهو الأمر الذى يتوقف — فى حالة الدول الافريقية — على دخلها القومى . وقد اتضح

أنه حتى اذا تم تجميع رأس المـال بنسبة تعادل النسـبة الموجودة فى الدول المتقدمة فانه لن يكفى لمضـاعفة سرعة التنمية فى البلاد الافريقية بدرجة محسوسة . والدليل على ذلك أنه اذا تم تكديس الدخل القومى بنسبة متساوية فى السودان وبريطانيا كان ما يخص الفرد الواحد ٣ دولارا ، فى السودان ، ٤٠ دولارا فى بريطانيا . وقد تتسع الهوة أكثر من ذلك . وقد دلت التجربة على أن الدول الافريقية عاجزة عن تكوين رأس المال وتجميعه بدرجة تعادل درجة الدول الصناعية ، وذلك بسبب انخفاض اجمـالى الناتج القومى فيها .

وهناك أسباب أخرى تدعو الى ضرورة المعونة المالية والفنية والاقتصادية . من ذلك أن الدول الافريقية يجب أن تطـور اقتصادها على أساس الافادة من التكنولوجيـا الحديثة واستخدام أحدث الآلات والمعـدات التى توصل اليها العلماء والمهندسون . ولكن المصانع والمعدات الحديثة لا يمكن الحصول عليها الا من الدول الأجنبية . وهنا نجد مشكلة نقص رأس المال تتخذ اتجاها جديدا اذ تتحول من مشـكلة نقص فى رأس المال المطلوب تجميعه الى مشـكلة

نقص جديد فى رأس المـال الا وهو نقص العمـلة الأجنبية اللازمة لتسديد ثمن المصانع الجديدة .

ويلاحظ أيضا أن دخل الدول الافريقية من الصادرات لا يغطى الا جزءا مما تحتاجه من العملة الصعبة . يضاف الى ذلك أن ذلك الجزء نفسه يميل الى الانكماش بسبب الارتفاع الشديد فى أسعار ما تشتريه الدول الافريقية من سلع صناعية والانخفاض الشديد فى أسـعار ما تبيعـه من منتجات أولية ومواد غذائية . وقد رسم لنا مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية المنعقد فى سـنة ١٩٦٤ صـورة واضحة للخسائر التى تمنى بها الدول النامية من جراء تجارتها مع الغرب ، القائمة على النهب والسلب .

هذا الى أن المعونة الفنية والمالية لازمة للدول الافريقية بسبب حاجتها الى تدريب مواطنيها من الاخصـائيين على الاستفادة من مزايا المخترعات الهندسية والعلمية الحديثة وتنظيم الانتاج على نحو يكفل سرعة التنمية الاقتصادية .

وتعترف جميع الدول الافريقيـة بحاجتها العمليـة الى

المعونة الأجنبية كما يتضح من خطط التنمية فى غانا ونيجيريا والسودان وتنجانيقا ، فكلها تستهدف تمويل عدد كبير من مشروعاتها من الدول الأجنبية .

وهناك صورتان لتدفق رأس المال الأجنبى هما الاستثمارات الخاصة أو المعونة الحكومية للدول الافريقية النامية .

وقد ظل أصحاب الاحتكارات فى الدول الاستعمارية بأوربا وأمريكا يستثمرون أموالهم فى البلاد الافريقية منذ زمن طويل ، ثم تدفقت رءوس الأموال الأجنبية على أفريقيا بعد الحرب . وتدل الاحصاءات الامريكية الرسمية على أن الاستثمارات الخاصة المباشرة للولايات المتحدة وحدها ارتفعت من ٢٨٧ مليون دولار فى ١٩٥٠ الى ١٠٠٠ر١ مليون دولار فى ١٩٦٠ ، على أنه يجدر بنا القول بأن الولايات المتحدة لا تزال متخلفة كثيرا من هذه الناحية عن بعض الدول الاستعمارية القديمة ، فمثلا وصلت الاستثمارات الفرنسية الخاصة الى أكثر من ٤٠٠٠ر٤ مليون دولار بين سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٥٨ .

ولا نزاع فى أن الاستثمارات الأجنبيــة الخاصة تشجع التنمية الاقتصادية الى حد ما ، ولكنها أيضا تجلب كثيرا من العواقب الوخيمة . من ذلك أن تغلغل رأس المال الأجنبى فى الاقتصاد القومى يزيد من اعتماد الدول الافريقبة على الاســتعمار ، وهو أمر يتعارض مع ما تســعى اليــه من الاستقلال الاقتصــاذى . أضف الى ذلك أن رأس المــال الأجنبى لا يستثمر الا فى النواحى الاقتصــادية التى تذر أعظم ربح وبخاصــة الصناعة الاستخراجية . ونتيجة ذلك ستنزاف ثروة افريقيا المعدنية وارسال الأرباح الى الخارج بنسبة تفوق نسبة الاستثمارات الجديدة .

والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة صــدرت من رأس المــال الخاص من ســنة ١٩٥٣ الى ١٩٦٢ ما قيمته ٤٫٥٠٠ مليون دولار للاستثمار المباشر فى الدول الناميــة وفى نفس هذه المــدة أرسلت الاحتكارات الامريكية الى الوطن ١٤٫٤٠٠ مليــون دولار قيمــة الأرباح الخاصــة باستثماراتها فى آسيا ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية . ومن ذلك يتضح بجــلاء أن الفــرق بين المبلغين وهو ١٠٫٠٠٠ مليون دولار فى السنوات العشر أو ١٫٠٠٠ مليون دولار

فى السنة هو صافى خسارة الدول النامية من العملة الأجنبية . وهذا ضرب من امتصاص الدماء المقرون بشهوة الانتقام تتعرض له الدول النامية نتيجة أعمال السلب والنهب التى يقوم بها الرأسماليون الاحتكاريون من مصدرى رءوس الأموال الى الخارج .

ولذلك تضطر الدول النامية الى أن تنفق نصيبا من دخل صادراتها يتزايد باطراد لتدفع للمستثمرين الأجانب فوائد القروض وأرباح الأسهم والسندات . ويؤخذ من تقرير خاص للأمم المتحدة يبحث فى ميزان المدفوعات لثمانى دول افريقية أن هذا النصيب ارتفع من ٩ر٩ ٪ فى المدة من ١٩٥١ ــ ٥٥ الى ١١ ٪ فى المدة من ١٩٥٦ ــ ٥٩ والخلاصة أن ازدياد الاستثمارات الأجنبية يؤدى فى النهاية الى نقص العملة الأجنبية فى البلاد النامية .

ومن الواضح أن الدول الافريقية لا تستطيع فى الوقت الحاضر أن تستغنى عن الاستثمارات الأجنبية تماما ، ولهذا فهى تشجعها فى العادة ، وتنص قوانينها على ضمانات للمستثمرين الأجانب . وقد أبرمت بعض البلاد الافريقية

اتفاقيات مع الولايات المتحدة تتضمن ضمانات خاصة ، ومن جهة أخرى تتخذ بعض الدول اجراءات معينة للحد من نشاط رأس المال الأجنبى وأحكام الرقابة عليه بتخفيض الحد الأقصى لنسبة الأرباح التى يسمح باخراجها من البلاد .

ومن الواضح فى الوقت نفسه أن هذه الاجراءات وحدها لا تكفل تحقيق المهمة الأساسية فى المرحلة الحاضرة وهى تحقيق الاستقلال الاقتصادى . ولذلك يجب اتخاذ اجراءات تكفل فى النهاية سيطرة الدولة على المشروعات الاقتصادية الكبرى . ومن الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا المقام جمهورية مالى التى نص أحد قوانينها الخاصة بالاستثمارات الأجنبية على أن يسلم الى الدولة مجانا كل مشروع يقيمه رأس المال الأجنبى وذلك بعد مضى مدة معينة تكفل الحصول على الأرباح العادية . وهذا يوضح أنه ينبغى للبلاد النامية أن تجتذب رأس المال الأجنبى فى صورة معونة حكومية تتصرف فيها حسبما يتراءى لها .

لقد ظل الاستعمار ينهب خيرات الدول النامية أحقابا طوالا فهل كان عجبا أن ترى هذه الدول من حقها أن تحصل على معونة من الدول الاستعمارية ؟ انه لمن الحقائق الثابتة أن شعوب المستعمرات وشبه المستعمرات اضطرت الى تمويل البلاد الغربية بمالها وعمالها فمن حقها اليوم أن تطالب بتعويض جزئى على الأقل . ولقد أشار الرئيس عبد الناصر الى هذا المعنى فى المؤتمر الأول للدول الأفريقية المنعقد فى ٢٤ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا اذ قال « ان المعونة التى تقدمها الدول الاستعمارية السابقة الى الدول الافريقية هى واجب عليها وتعويض عن النهب الذى تعرضت ولا تزال تتعرض له الشعوب الاسيوية والافريقية . »

وهذا موقف يتفق مع مقتضيات العدل والانصاف . ولكن الدول الاستعمارية ترفض الاعتراف بهذا الحق الذى تطالب به الدول المتحررة وتحاول الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة ــ وهى أغنى الدول الرأسمالية فى العالم ــ أن تخفض أو تحجب معونتها للدول النامية . وتسير الدوائر الحاكمة فى الدول الرأسمالية بأوربا الغربية على هذا النهج نفسه .

بيد ان الدول الاستعمارية قد اضطرت ـ على مضض ـ ان تمد يد المعونة الى الدول النامية بما فيها الدول الافريقية التى تحررت حديثا ، اذ ظهرت عوامل سياسية جديدة على المسرح الدولى منذ الخمسينات من القرن الحالى فأرغمت الدول الاستعمارية على تغيير علاقاتها الاقتصادية مع المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة . وأهم هذه العوامل عاملان حاسمان هما ١ ـ انهيار النظام الاستعمارى الرأسمالى ، ٢ ـ وقيام نظام اشتراكى عالمى .

فبانهيار النظام الاستعمارى أصبحت الدول الناشئة عاملا قويا فى مجال السياسة الدولية ، ووضعت نصب عينها تحقيق استقلالها الاقتصادى بالقضاء على التخلف الذى غشيها أحقابا طوالا . ولذلك رأت الدول الاستعمارية ان تجاهلها الصريح لما تبديه الدول المتحررة من اهتمام بالتنمية الاقتصادية يعرض مصالحها للخطر فى هذه الدول .

وفى الوقت نفسه أدى قيام النظام الاشتراكى العالمى الى تغيير جذرى فى ميزان القوى ، فى الصراع الناشب بين النظامين الاقتصاديين الاجتماعيين المتعارضين . وأصبح

المعسكر الاشتراكى سندا وظهيرا لحركة التحـرير الوطنى وادى ازدياد التعاون المثمر المتبادل بين البلاد النامية والدول الاشتراكية الى مواجهة الدول الاستعمارية بعلاقات اقتصادية دولية من طراز جديد .

ومع أن الدول الاشتراكية لم تشترك فى عملية النهب الاستعمارى فانها قدمت عن طيب خاطـر معونتها للدول المتحررة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وأدت هـذه المعونة المنزهة عن الغرض الى رفع مكانة الدول الاشتراكية فى البلاد التى كانت خاضعة فيما مضى للعالم الرأسمالى . وكانت المحاولات التى بذلها الاستعماريون لاحباط التعاون الودى بين الدول المستقلة حديثا والعالم الاشتراكى عاملا قويا آخر دفع الاستعماريين الى تقديم بعض المعونة للدول النامية .

وفى ضوء هذه الحقائق يبدو أن المعونة التى يقدمهـا الغرب الى الدول النامية ما هى الا تنازل اضطرارى من جانب الدوائر الحاكمة فى الدول الاستعمارية التى عملت مع ذلك على ربط هذه المعونة بمصالحها الخاصة .

فالاستعماريون يستخدمون المعونة فى المقام الأول مكافأة على التساهل أو « حسن السلوك » من جانب رجال الحكم فى بعض الدول الناشئة كسماحهم مثلا باقامة القواعد العسكرية . وقبل سنة ١٩٥٤ كانت المعونة الامريكية للبلاد الأفريقية تافهة اذ بلغت ٥ر٦ مليون دولار خصصت لأربع دول خلال خمس سنوات (١٩٤٩ — ٥٣) ولكن بعد سنة ١٩٥٤ ضاعفت الولايات المتحدة اهتمامها بسياسة تكوين الاحلاف العسكرية ضد المعسكر الاشتراكى ، فقفزت المعونة الامريكية لافريقيا الى ٤ر١٢٥ مليون دولار خصص منها ٥ر٦٢ ٪ لخمس دول أمدتها الولايات المتحدة بالسلاح والعتادللقواعد العسكرية واوفدت اليهامستشاريها العسكريين .

ومن أهم الأغراض التى يتوخاها الاحتكاريون الاستعماريون من تقديم المعونة هو التوسع فى صادراتهم وتصدير رأس المال الخاص الى البلاد النامية . وهذا هو السبب فى أن الدول الغربية حين تمنح المعونات تطلب من الدول المنتفعة بالمعونة امتيازات فى اسواقها وضمانات

للمستثمرين . وسياسة السوق المشتركة خير شاهد على هذا المبدأ .

وكذلك يستخدم الاستعماريون معونتهم اداة للضغط المباشر على الدول المتحررة لارغامها على الكف عن اتخاذ بعض الاجراءات الاقتصادية أو السياسية أو على العكس اتخاذ هذه الاجراءات اذا اتفقت مع أغراضهم الاستعمارية . والافريقيون على علم تام بتصرفات الاستعماريين فى هـذا الشأن . وخير شاهد على ذلك معاقبة الولايات المتحدة لمصر على تأميمها قناة السويس برفض تقديم المعونة لبناء السـد العالى بأسوان . ومثل آخر مشهور هو قيام فرنسا بفرض حصار على غينيا حينما اختار شعبها الاستقلال بالاجمـاع وهناك أيضا محاولات المانيا الغربية المتكررة لممارسة الضغط على الدول الافريقية وتهديدها بحجب المعونة عن البلاد التى تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية .

وكذلك تراعى الدول الاستعمارية مصالحها عندما تقرر حجم المعونة التى تقدمها للبلاد النامية والسمة الرئيسية لهذه المعونة هى تخصيص نسبة ضئيلة للتنمية الاقتصادية ونسبة

عالية جـدا لما يسمى بالمنشآت العسكرية (١) . وفيما يلى — على سبيل المثال — بيان بنود المعونة التى يقدمها صندوق التنمية الأوربى (فى المائة ، آخر سنة ١٩٦٢) :

النقل والمواصلات	٤٢
الزراعة والرى	٩ر٢٤
الخدمات الاجتماعية	٦ر٣٠
متنوعات	٥ر٢

ومنه يتضح انه اذا فرضنا ان المعونة المشار اليها فى بند « متنوعات » خصصت كلها للصناعة ، كانت النسبة الخاصة بالتنمية الصناعية لا تتجاوز ٥ر٢ ٪ .

ويمكن القول على وجه العموم بأن نصيب المعـدات اللازمة للتنمية الصناعية فى معظم البلاد التى تتلقى معونة من الدول الاستعمارية لا يتجاوز ٥ ٪ او ١٠ ٪ وحتى فى بلد كالجمهورية العربية المتحدة التى سارت شوطا كبيرا فى طريق الصناعة ، لم يتجاوز هذا النوع من المعونة ١٤ ٪ .

---

(١) الطرق والموانى والسكك الحديدية والمواصلات .

ومن ذلك يتبين أن الاستعماريين أبعد الناس عن الاهتمام بمساعدة البلاد النامية على انجاز المهمة الاساسية للتنمية الاقتصادية الا وهى التصنيع . زد على ذلك ان الاستعماريين يمارسون فى هذا المجال نوعا من «تقسيم العمل» . وايضاح ذلك أن معظم المعونة الحكومية يخصص للمنشآت العسكرية الخاضعة لسلطة الحكومة فى حين ان المعونة المخصصة للتنمية الاقتصادية توجه الى القطاع الخاص . وهكذا يبذل الاستعماريون قصارى جهدهم ليقيموا فى البلاد النامية اوضاعا اقتصادية مماثلة للاوضاع السائدة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة اذ تشرف الدولة على فروع الاقتصاد التى تدر اقل ربح خدمة لمصالح راس المال الخاص الذى يسيطر على الانتاج .

وهكذا تخدم المعونة الاستعمارية للبلاد المتحررة الاغراض الاستعمارية الذاتية ، وتهدف الى دفع الدول الناشئة فى الطريق الرأسمالى للتنمية .

ولكن اذا صرفنا النظر عن الأهداف الاستعمارية فان كل دولار من معونة الاستعماريين لن يخدم أغراضهم ، لأن

الأيام التى استأثر فيها الاستعمار بالحكم والنفوذ قد مضت وانقضت . واذا نحن أنعمنا النظر فى حقائق الأمور رأينا أن الدور الفعلى الذى يقوم به أى جزء معين من المعونة فى تنمية بلد ما يتوقفه على ميزان القوى بين الاستعمار من جهة ونظام العالم الاشتراكى وحركة التحرير القومى من جهة أخرى وهناك احتمالات متزايدة امام الدول النامية لان تنتزع امتيازات جديدة من الاستعماريين وتحملهم على تغيير نوع معونتهم وتعديل شروطها .

ان خطة الدول الاشتراكية فى تأييد الدول النامية على جانب كبير من الأهمية . فالاتحاد السوفيتى يقدم معونة للجزائر والجمهورية العربية المتحدة وكينيا وتونس ومالى وغانا وغينيا والسودان والحبشة والصومال ، وقد أبرم اتفاقيات بشأن التعاون الاقتصادى والفنى مع عدد من الدول الافريقية الأخرى .

وتقوم معونة الدول الاشتراكية على مبادىء تتفق اتفاقا تاما مع المصالح القومية للبلاد النامية ، فهى تقدم بشروط سهلة وتتألف فى جوهرها من المصانع والمعدات التى تحتاج

اليها البلاد أشد الحاجة كما تسد الحاجات الأولية الأخرى. وان مجرد وجود الدول الاشتراكية بصرف النظر عن معونتها المنزهة عن الغرض ــ ليتيح للدول المتحررة أن تنتزع من الاستعماريين ضروبا جديدة من التساهل والتنازل ، ونخرج من ذلك بأن الدول المتحررة وهى تكافح الاستعمار لا تتلقى من الدول الاشتراكية عونا مباشرا فحسب بل تلقى تأييدا غير مباشر كذلك .

وقد رحبت جميع الدول المتحررة بالمذكرة التى قدمها الوفد السوفيتى فى مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية واعتبرتها تأكيدا جديدا لدور الاتحاد السوفيتى فى هذا الشأن . وبفضل التأييد الودى الذى تبديه الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى تستطيع الدول النامية أن تستخدم الاستثمارات الغربية فى مصالحها الوطنية . وهذا لا يعنى بالطبع أنها يجب أن تعتمد على المعونة الأجنبية فقط ، لأن كل ضرب من ضروب التنمية السليمة يجب أن يقوم على موارد الأمة المادية والبشرية . ولكن الاستخدام الرشيد لرأس المال الأجنبى فى مصالح البلاد يمكن أن يعجل بهذه

التنمية ويسرع بتحقيق الاستقلال الاقتصادى في البلاد الأفريقية . ولا شك أن الكفاية والسرعة اللتين تستطيع بهما الدول الافريقية أن تنجز هذه المهمة الاقتصادية الكبرى تتوقفان على ميزان القوى فى العالم كله وفى داخل البلاد الأفريقية كما تتوقفان على الدرجة التى تتسم بها أعمال هذه الدول بروح الوحدة ــ وحدة أفريقيا ووحدة جميع القوى التقدمية فى العالم .

٥ - الوحدة من أجل الاستقلال الاقتصادى

مما لا شك فيه أن درجة التعاون المتبادل بين الدول الافريقية ستحدد ثروتها القومية وتقدمها الاقتصادى . ذلك بأن التعاون بين الدول الأفريقية من أهم الوسائل لتنشيط التنمية الاقتصادية فى جميع أنحاء القارة .

وعندما استولى الاستعمار على القارة عمل على تفكيك أوصالها سياسيا واقتصاديا . وآية ذلك أنه يوجد فى أفريقيا من الأقسام السياسية أكثر مما يوجد فى القارات الأخرى فمن بين بلادها البالغ عددها ٥٥ بلدا لا يوجد الا ثلاثة فقط

يزيد عـدد سكانها على ٣٠ مليون نسمـة وهى نيجـيريا والجمهورية العربية المتحدة والحبشة ، و٢٥ بلدا يقل سكانها عن ٥ ملايين نسمة ، و١٣ أقل من مليون نسمة . واذا قارنا بين أفريقيا وغيرها وجدنا على سبيل المثال أن متوسط عدد السكان فى بلاد أمريكا اللاتينية هو ١١ مليون نسمة ، وفى آسيا ٤٣ مليون نسمة . وتعد قلة السكان من العوامل التى تحدد الأمكانيات الاقتصادية فى الدول الافريقية . وطالما بقيت هذه الدول مقسمة فلن يتاح لكل دولة منها ولا للقارة جمعاء أن تنفض غبار التخلف الاقتصادى .

وتحبذ معظم الدول الأفريقية فى الوقت الحاضر توثيق أواصر التعاون الاقتصادى بينها ، ويعمل رجال الاقتصاد فيها وزعماؤها السياسيون على اتخاذ الوسائل لتحقيق الوحدة الاقتصادية وقد تأسست منظمة الوحدة الافريقية فى ١٩٦٣ بهدف تعزيز أواصر التضامن والتعاون بين الدول الافريقية والدفاع عنها . ولهذه المنظمة لجنة خاصة لبحث المسـائل الاقتصادية والاجتماعية .

وتهتم الدول الافريقية بتحقيق الأهداف الآتية :

١ ـ تشجيع التجارة بين الدول الافريقية وانشاء سوق افريقية مشتركة .
٢ ـ التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية ولا سيما فى الصناعة .
٣ ـ تدعيم بنك التنمية الافريقى .

والى وقت قريب كانت العلاقات التجارية بين الدول الافريقية واهية العرى وكانت مقصورة على المنتجات الزراعية . ويؤخذ من احصاءات الأمم المتحدة أن التجارة بين بلدان القارة فى الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٧ لم تتجاوز ١٠ ٪ من تجارتها الخارجية . وكانت هذه النسبة أقل من ذلك فى بعض البلاد : ١ ٪ فى نيجيريا و ٢ ٪ فى سيراليون ، وبين ٤ ٪ ، ٦ ٪ فى بلدان أفريقيا الغربية الأخرى . وكانت روديسيا الجنوبية وجمهورية جنوب أفريقيا هما أنشط الدول فى التجارة مع الدول الافريقية الأخرى .

وبتحقيق الاستقلال السياسى اتسعت التجارة بين البلاد الافريقية واتخذت مفهوما جديدا . وقد زادت التجارة زيادة ملحوظة من سنة ١٩٦٠ الى ١٩٦٣ بين الجمهورية العربية

المتحدة وغينيا ومالى والحبشة والصومال ونيجيريا والسودان .

والعقبة الكبرى فى سبيل التوسع التجارى فى القارة الافريقية هو طبيعة صادراتها التى تتألف فى جوهرها من المنتجات الزراعية وغالبا ما تكون هذه المنتجات متشابهة . ومما يعوق النمو التجارى أيضا سوء المواصلات فى القارة ووجود اتحادات جمركية مختلفة ، وأنواع مختلفة من العملة .

وتدرس منظمة الوحدة الافريقية فى الوقت الحاضر امكان انشاء منطقة حرة للتجارة لافريقيا كلها ووضع تعريفة جمركية واحدة للواردات حماية للصناعة الافريقية . وكذلك تدرس المنظمة انشاء صندوق مشترك لتثبيت أسعار المواد الخام الافريقية وتحرير العملة الوطنية بالتدريج من التبعية الأجنبية وايجاد منطقة للعملة لجميع دول أفريقيا . وستؤدى هذه الوسائل الى توسيع نطاق التجارة فى داخل القارة والتعجيل بالتنمية الاقتصادية فى البلاد الأفريقية .

ورغبة فى توسيع نطاق التبادل التجارى تقدم الدول

الافريقية بعضها لبعض كل معونة مالية تستطيع تقديمها ، فمنحت غانا قرضا قدره ١٠ مليون دولار لغينيا كما أعطت مالى مساعدة مالية تبلغ تسعة ملايين من الدولارات . ومنحت الجمهورية العربية المتحدة غينيا قرضا قدره ١٨ مليون دولار لمدة عشر سنوات بفائدة قدرها ٢٫٥ ٪ فى السنة لدفع ثمن السلع المصرية الصناعية .

ومن فوائد تنمية التبادل التجارى بين الدول الأفريقية أنها تعزز موقفها فى السوق العالمى ، وتقلل من اعتمادها على الدول الاستعمارية ، وتهيىء الأسباب للحصول على شروط أفضل للتبادل التجارى مع الدول الغربية المتقدمة .

وللتعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية أثر كبير فى التنمية الصناعية . ذلك أن السوق المحلى فى معظم الدول الافريقية ليس كبيرا بدرجة كافية ثم ان قلة السكان وانخفاض مستوى الدخل ، وعدم التعامل النقدى فى تبادل السلع بالريف يجعل القوة الشرائية ضعيفة . وحيال هذه الظروف يتعذر على أى بلد أفريقى أن ينشىء بمفرده مشروعات صناعية بمجهود أبنائه لأن هذه المشروعات تتكلف نفقات

طائلة ولا تكون مناسبة من الناحية الاقتصادية . واذا أريد اقامة مصانع حديثة تستطيع القيام بالانتاج الكبير وجب أن يكون هناك سوق ذو حجم كاف داخل البلاد أو مجال لتصدير السلع الصناعية . ولما كانت معظم البلاد الافريقية لا تستطيع منافسة السلع الأمريكية أو الأوربية فى الاسواق الخارجية فان أيسر الطرق أمامها هو توسيع سوق السلع الصناعية بأن تضم أسواقها الصغيرة بعضها الى بعض على مستوى القارة كلها أو على مستوى اقليمى .

وتستطيع أفريقيا بالجهود المشتركة أن تؤسس صناعات وطنية باستخدام مواردها المادية والبشرية على أحسن وجه، وبتجنب الازدواج فى المشروعات الصناعية . ولا شك أن الجهود المشتركة كفيلة بانشاء المصانع ومحطات القوى وتحسين وسائل النقل ، وذلك بطريقة أيسر ونفقات أقل .

ولا يمكن أن تتم تنمية صناعية رشيدة بدون تخطيط الانتاج الصناعى فى نطاق القارة كلها وتنسيق خطط التنمية فى مختلف البلاد الافريقية . ولم يصبح هذا مسألة نظرية محضة ، بل لقد عملت كثير من الدول على حله

بطريقة عملية . من ذلك أن الكاميرون والكونغو (برازافيل) وتشاد وجابون وجمهورية أفريقيا الوسطى قد اتفقت على الاشتراك فى انشاء معمل لتكرير البترول فى جابون . كما اتفقت الكاميرون وتشاد على بناء مصنع للاسمنت . وقد عقد مؤتمر فى يونية ١٩٦٤ اشتركت فيه توجو وداهومى والفولتا العليا والنيجر وناقشت فيه خططها الصناعية ونسقتها .

وهناك مشروع لانشاء مصنع للحديد والصلب فى افريقيا الغربية ، وقد ظل تحت الدراسة منذ أكثر من عام ولم يبق الا اختيار موقعه . وقد تبين أن انشاء مصنع واحد ينتج ٧٠٠٫٠٠٠ طن من الصلب سنويا يكفى حاجة أفريقيا الغربية من المعادن الحديدية . ويستخدم هذا المصنع من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ عامل . وتقدر التكاليف الكلية للمشروع ، بما فى ذلك أفران الفحم الكوك ومصنع التجميع ، مبلغا يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليون جنيه . وسيقع هذا المصنع على ساحل نيجيريا أو غانا أو موريتانيا أو سيراليون أو ليبيريا ، وسيقرر اختيار المكان بصفة نهائية بعد دراسة مدى كفاية الانتاج .

ومن ضروب التعاون الاقتصادى الهامة فى البلاد

الافريقية اشتراكها فى استخدام الموارد المائية وتنميتها . وقد
قررت توجو وداهومى الاشتراك فى استخدام نهر مونو
الواقع على حدود البلدين . وبحث وزراء الاشغال العامة
فى غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال استغلال نهر السنغال .
واتفقت تسع دول هى غينيا ومالى وساحل العاج وداهومى
والنيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد والفولتا العليا على
الاشتراك فى استخدام نهر النيجر . وتعقد الدول الواقعة فى
حوض بحيرة تشاد اجتماعات منتظمة للبحث فى استغلال
موارد البحيرة .

وكذلك يزداد التعاون بين الدول الافريقية فى مجال
النقل وهى تدرس الآن انشاء خط حديدى يقطع القارة
عرضا .

وقد وقع وزراء المالية فى ٢٢ دولة افريقية اتفاقا لانشاء
بنك التنمية الافريقى وذلك فى أغسطس ١٩٦٣ بالخرطوم .
وبدأ البنك عمله فى ١٠ سبتمبر ١٩٦٤ وفى شهر نوفمبر
ارتفع عدد الدول المشتركة فيه الى ٢٥ دولة ولا تشترك

فيه الا الدول الافريقية المستقلة ولا يشغل مناصبه الرئيسية الا الافريقيون .

ويتكون رأس مال البنك البالغ قدره ٢٠٠ مليون دولار من اكتتابات الأعضاء التى يتراوح حدها الأدنى والأقصى بين مليون دولار ، ٣٠ مليون دولار حسب اجمالى الدخل القومى ، وحصيلة الضرائب والصادرات فى الدول الأعضاء . ويتوقف عدد الاصوات فى مجلس الادارة على قيمة الاكتتاب ويجب أن يدفع نصف رأس المال فى غضون خمس سنوات ويدفع الباقى عند الطلب . وللبنك أن يعقد قروضا أجنبية ولكن ليس لغير الأفريقيين حق الاشتراك فى رأس ماله والغرض من هذا الشرط ومن اقتصار المساهمين والمديرين على الافريقيين فقط هو ضمان استقلال سياسة البنك وتحررها من نفوذ البيوتات المالية الأجنبية .

ولما كان هدف هذا البنك هو تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى أفريقيا فانه يمول المشروعات الاقتصادية التى تساهم فيها دول متعددة والتى تهدف الى تنمية اقتصادها وتوثيق الروابط الاقتصادية بينها . والمقرر أن يصبح البنك

أيضا أداة لاجتذاب رءوس أموال اضافية من مصادر خارجية بما فى ذلك الاستثمارات الخاصة التى يتعهد البنك بضمانها .

وتتضمن الوحدة الاقتصادية الافريقية صورة ما من الاتحاد أو الاتصال السياسى الذى يحل مشكلات عديدة منها النزاع على الحدود والحواجز الجمركية وقيود العملة وتسهيل الاستثمارات الرأسمالية وتهيئة الأسباب للتخطيط الواسع الرشيد فى مجال الصناعة ونواحى الاقتصادالأخرى. والخلاصة أن الجهود المشتركة تساعد على تقدم البلاد الافريقية كلها فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كانت الوحدة الافريقية وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية ، فانها تعد فى الوقت نفسه أنجع وسيلة لحماية المصالح الوطنية من عدوان الاستعمار بنوعيهقديمه وجديده. ان الاستعماريين لم ينتخلوا عن سياسة : «فرق تسد» ولذلك يسعون بمساعدة أذنابهم — الى عرقلة الوحدة الافريقيه وينادون باستحالة انشاء سوق مشتركة للدول الافريقيةكلها. ولكى يستغلوا أفريقيا اقتصاديا تراهم يوحدون جهودهم

ورءوس أموالهم للابقاء على انقسام أفريقيا سياسيا واقتصاديا، فيقيمون شركات مشتركة لتصدير المواد الخام الافريقية، وبنوكا دولية يساهم فيها أصحاب الاحتكارات فى فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا كما ينشئون صناديق للمعونة المشتركة كالصندوق الذى أقامته بلاد السوق المشتركة .. الخ .

وفى مواجهة سياسة الانقسام الاستعمارية أعلنت الدول الافريقية التقدمية مبدأ الوحدة لأن وحدة العمل من شأنها أن تغلق الباب فى وجه الدسائس التى يحيكها الاستعمار القديم والجديد . والأمل وطيد فى أن تصبح منظمة الوحدة الافريقية درعا قويا يرد كيد الاستعماريين وأعوانهم فى نحورهم .

ولذلك أصبحت الوحدة بين البلاد الافريقية أمرا لا غنى عنه لا للحصول على أقصى فائدة من مواردها الغنية فحسب بل للتغلب على القوى التى تعمل على بقائها ذيولا واتباعا للدول الاستعمارية لتزويدها بالمواد الأولية .

وان حل هذه المشكلة لهو من أكبر المهام التى تواجهه

الدول الافريقية ولكنها اذ تسعى لتحقيق هذه الوحدة تواجه عقبات وعراقيل من جانب الاستعماريين ومعارضة من بعض فئات الشعب . واذا كانت التنمية الاقتصادية لم تؤد حتى الآن الى تمييز واختلاف واضح بين طبقات الشعب فان انطريق الذى يجب أن يسلكه الاقتصاد قد أصبح مسألة هامة . ومن الواضح أيضا أن الدول الافريقية غير متفقة على اختيار هذا الطريق .

على أن فكرة الوحدة الافريقية القائمة على مقاومة الاستعمار تلقى كل يوم تأييدا جديدا . ونجاحها على الرغم من العقبات الكثيرة فى طريقها يدل على أنها ليست فكرة مبتدعة ، بل ضرورة ملحة لاحياء القارة الافريقية وانهاضها.

ان مشكلة التنمية الاقتصادية ليست اقتصادية محضة لأن لها مضمونا اجتماعيا عميقا . وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة التى تنتهجها الحكومات الأفريقية .

ولا ريب أن التقدم الاقتصادى هو أساس النهضة القومية للشعوب الافريقية ، فهو يعمل على ازالة الانقسامات القبائلية

ويقيم الأساس المادى لحماية مصالحها الوطنية من عوادى الاستعمار واستغلال الاحتكارات الأجنبية . ولما كان هذا التقدم هو أكبر سلاح فى يد الشعوب الافريقية للتغلب على التخلف الاجتماعى والثقافى فانه يهم شعوب القارة جمعاء ويوحد بين طوائف الشعب المختلفة : الفلاحين والمزارعين والعمال والمثقفين والصناع وصغار التجار . وصفوة القول أن المصلحة الوطنية للشعوب الأفريقية تتطلب سرعة التنمية الاقتصادية .

واذا أرادت الدول الافريقية أن تنجز هذه المهمة الكبرى فعليها أن تتخذ الوسيلة التى تكفل لها سرعة التنمية الاقتصادية وهذا يؤدى الى ضرورة اختيار الطريق الذى تسير فيه التنمية القومية . وهنا نرى أن الأغلبية الساحقة من الاحزاب القومية فى البلاد الافريقية وزعماءها والحكومات الجديدة فيها تحبذ اختيار الطريق الاشتراكى فى التنمية ، وترفض الطريق الرأسمالى ، لأنها تعتقد أن الاشتراكية هى أقصر الطرق للتنمية .



النـــاشر

مؤسســـة العصر الحـــديث

٢٠ شارع عدلى ـ القاهرة

و

مؤسسة ميجدونا رودنايا كنيجا

بموســكو

دار الهنا للطباعة ت : ٧١٣٢٧

ظهر من هذه المجموعة الكتب الآتية :

- الفلسفة الماركسية ـ اللينينية ـ سلاح نظرى فى مجال التطبيق الاشتراكى
- شعوب العالم فى عصر انهيار الرأسمالية
- التطور الاقتصادى للمجتمع الاشتراكى
- من تجربة العمل السياسى فى الجيش السوفييتى

تحت الطبع :

- موجز جغرافية العالم الاقتصادية
- العنصرية سلاح ايديولوجى
- موجز تاريخ افريقيا
- موجز تاريخ الفلسفة

وباقى هذه المجموعة وعدده

